العدد 500 – السنة العاشرة
الأحد 19 أيلول / سبتمبر 2021
www.enabbaladi.net

عنب بلدي
جريدة أسبوعية
تأسست في داريا
enab baladi
من كرم الثورة

500

حرب "العصابات" والمعدات الحديثة..

تكتيكات "قسد" في حربها ضد "الجيش الوطني"

الصواريخ الموجهة، عمليات تسلل إلى نقاط التماس، القنص، تفجير النقاط، تكتيكات اتبعتها "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) وما يسمى "قوات تحرير عفرين" (HRE) للوصول إلى نقاط التماس بين مناطق سيطرة "قسد" و"الجيش الوطني السوري" المدعوم من تركيا، وشنّ الهجمات.

عناصر من الجيش الوطني السوري خلال عملية تمشيط (فرقة الحمزة/تويتر)

عنب بلدي – علي درويش

شعر عناصر "الجيش الوطني" في إحدى نقاطهم على خطوط التماس، بوجود حركة غير طبيعية في نقطة "قسد" المقابلة لهم، لكنهم لم يستطيعوا التحقق منها بسبب افتقارهم للمناظير الليلية أو الحرارية، وبقوا متيقظين في حال تعرضهم لهجوم مباغت.

مرت ساعات الليل ولم تحدث أي مناوشة أو اشتباك، وهو أمر معتاد في نقاط التماس بين مناطق سيطرة "قسد" و"الجيش الوطني"، وبقيت الأمور هادئة حتى اقتراب الفجر.

تكون الحراسة في هذه الفترة مقتصرة على الأشخاص الموكلين بالرصد فقط، وبقية العناصر الموجودين في النقاط نائمون، بحسب ما قاله محمد لعنب بلدي، وهو أحد مقاتلي "الجيش الوطني" (تحفظ على ذكر اسمه الكامل).

قطع سكون الفجر أصوات طلقات قناصة "قسد" وهي تصطدم بـ"دشم" نقطة "الجيش الوطني"، وتزايدت رصاصات القناصة ما خلق حالة ارتباك شديد لدى عناصر "الجيش الوطني" الموجودين في النقطة، وأيضًا مجموعة محمد التي ستتوجه للمؤازرة، فالجميع مرصود من قبل نيران قناصة "قسد".

وسيطر طلب المؤازرة على أجهزة اللاسلكي من قبل عناصر النقطة، ليصل محمد مع مجموعته إليهم "بصعوبة بالغة"، ويجد أحد زملائه مصابًا بعدة رصاصات، ممددًا على الأرض والدماء تنزف منه بغزارة.

كانت أصوات عناصر "قسد" تبدو "قريبة جدًا"، قال محمد، "لم نكن نستطيع رفع رؤوسنا لتمشيط المنطقة المقابلة لنا بسبب كثافة نيران القناصة المعادية".

وصلت مؤازرات أخرى وتوسع الاشتباك حتى طلوع الشمس لينسحب عناصر "قسد" من المنطقة وتنتهي عملية التسلل.

قال محمد، "اعتدنا أسلوب (قسد) في التسلل مع ساعات المساء الأولى، وبقائهم بالقرب من أماكن رصدنا ساعات طويلة، بغية رصد طبيعة الحركة في نقاطنا، وكي يهاجمنا عناصرهم من أماكن قريبة جدًا من مراصدنا، ما يصعّب على عناصرنا توقع مكان الهجوم".

ويسيطر "الجيش الوطني" على أرياف في محافظة حلب شمالي سوريا، إضافة إلى مدينتي رأس العين شمال غربي الحسكة وتل أبيض شمالي الرقة، بينما تنتشر "قسد" على الخطوط المقابلة لهذه السيطرة في محافظات الحسكة والرقة وحلب.

هجمات "قسد" بين التمويه ورسائل الضغط

أوضح المتحدث باسم "الجيش الوطني"، الرائد يوسف حمود، في حديث إلى عنب بلدي، أن "قسد" تهدف من خلال عمليات التسلل المستمرة والهجمات على نقاط "الجيش" إلى تحصيل عدة مكاسب أو أهداف.

يعتبر استكشاف النقاط العسكرية وأعداد العناصر ونوعية التسليح لدى "الجيش" أحد أبرز الأهداف التي تقف خلف عمليات التسلل المستمرة.

بينما تكون بعض العمليات العسكرية للتغطية على دخول السيارات المفخخة من مناطق أخرى إلى مناطق سيطرة "الجيش الوطني"، بحسب الرائد يوسف حمود.

وذكرت وكالة "هاوار" المقربة من "الإدارة الذاتية"، في 2 من أيلول الحالي، أن "قوات تحرير عفرين" أعلنت عن قتل 11 عنصرًا من "الجيش الوطني" بعمليات استهداف ليلية ونهارية طالت نقاط التماس.

ونشرت "قوات تحرير عفرين" تسجيلًا مصوّرًا، في 12 من أيلول الحالي، أظهر هجومًا ليليًا استخدمت فيه القوات أجهزة ومعدات ليلية، وإصابة عناصر من "الجيش الوطني" بإطلاق نار من مسافة قريبة، وأسلحة خفيفة حصل عليها المهاجمون من نقطة "الجيش".

كما نشرت وسائل إعلام كردية مقربة من "قسد" عمليات استهداف "دشم" وخيم داخل نقاط "الجيش الوطني" بصواريخ موجهة مضادة للدروع.

و"قوات تحرير عفرين" هي مجموعة من المقاتلين الكرد، الذين يصفون تجمعهم بـ"حركة مقاومة" عبر شنّ هجمات تستهدف الجيش التركي و"الجيش الوطني" المدعوم من تركيا في عفرين ومناطق أخرى.

وهذه الحركة لا تقول صراحة إنها تابعة لـ"وحدات حماية الشعب" (الكردية) أو "قسد"، إلا أنها تنفذ عملياتها انطلاقًا من مناطق سيطرة "قسد"، وأظهرت مقاطع لها امتلاكها معدات متطورة لعمليات التسلل.

كما تحدث "مجلس الباب العسكري" عن استهداف مقر ونقاط للجيش التركي و"الجيش الوطني" في قرية الياشلي، في 7 من أيلول الحالي.

وبدأت العملية بـ"تفجير مؤثر"، أدى إلى "تدمير جزء كبير من المقر والعربات المصفحة والتحصينات، كما تم توجيه ضربات مؤثرة إلى التحصينات والآليات المدرعة والأسلحة الثقيلة في محيط المقر"، وقُتل، حسب بيان "مجلس الباب العسكري"، 12 جنديًا تركيًا وعشرة من عناصر "الجيش الوطني" وجُرح آخرون، لكن دون أي تعليق أو تأكيد من الجانب التركي.

وجاءت العملية ردًا على ما سماه "مجلس الباب" عملية "ردع"، بعد مقتل عدد من عناصر وقياديّي "قسد" بقصف الطيران المسيّر التركي في آب الماضي.

بدورها، تعلن فصائل "الجيش الوطني" عن قصف نقاط "قسد" بالمدفعية وراجمات الصواريخ ردًا على عمليات التسلل أو قصف مناطق سيطرة "الجيش الوطني".

رسائل

لبعض عمليات "قسد" العسكرية، حسب حمود، رسائل ضغط سياسية يختلف مرسلها بسبب تعدد الجهات الداعمة لها، فالتحالف الدولي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية أبرز داعمي "قسد".

وبحسب حمود، فإن "نقص الخبرة، والضعف في بعض النقاط العسكرية، أدى إلى تمكن (قسد) من إحداث خروقات في عدة جبهات، وتمكنها من إيقاع قتلى وجرحى في صفوف عناصر (الجيش الوطني)".

ويأتي تفوّق "قسد" في عمليات التسلل الليلي خاصة، نتيجة الدعم العسكري الذي تتلقاه من أمريكا، ما مكّنها من اقتناء أحدث المعدات العسكرية، خاصة المناظير الليلية والحرارية، التي تشكّل نقطة فارقة في الحرب التي تخوضها ضد "الجيش الوطني".

كما تقف روسيا خلف "قسد"، وتربطها علاقات تعاون مع النظام السوري، و"حزب الله" اللبناني و"الحرس الثوري الإيراني" في بعض العمليات العسكرية خاصة في مدينة اعزاز شمالي حلب، حسب حمود.

وكان "الجيش الوطني" أعلن، في 12 من أيلول الحالي، عن أسر أحد عناصر قوات النظام بعد عملية تسلل واشتباك مع "قسد" في جبهة كفر خاشر جنوبي اعزاز، وهو ما اعتبره حمود بدعم النظام وحلفائه لـ"قسد" في العمليات العسكرية والتفجيرات التي تستهدف "الجيش الوطني" في مناطق سيطرته.

وتضرب مناطق سيطرة "الجيش الوطني" تفجيرات أودت بحياة مدنيين، اتهم "الجيش" بوقوف خلايا تتبع للنظام و"قسد" وتنظيم "الدولة الإسلامية" خلفها.

كما استُهدفت الأحياء السكنية في أرياف حلب بقصف مصدره مناطق سيطرة "قسد" والنظام، آخره كان في 7 من أيلول الحالي، في قرية الشيخ ناصر بريف مدينة الباب شرقي حلب، وأسفر عن إصابة مدني، ونفوق عدد من المواشي في محيط منزل مستهدف، بحسب "الدفاع المدني".

وفي 25 من تموز الماضي، أُصيب ثمانية مدنيين بجروح جراء سبع هجمات بصواريخ "غراد" من قبل "قسد" على وسط مدينة عفرين، كما تسبب القصف بأضرار مادية في بعض المنازل التي سقطت عليها القذائف، بحسب ما قاله الدفاع المدني".

وعادة ما تنفي "قسد" مسؤوليتها عن القصف الذي يستهدف مناطق سيطرة المعارضة في ريفي حلب الشمالي والشرقي وعفرين.

لماذا تعتمد "قسد" هذا الأسلوب من الهجمات

يرى الرائد يوسف حمود أن السبب الذي يدفع "قسد" لشنّ مثل هذه العمليات، أي أسلوب حرب "العصابات"، على عكس المعارك التي شهدتها المناطق التي تقدم إليها النظام، يعود إلى الخيارات العسكرية "المحدودة" أمام "قسد".

ولا يمكن لقوات "قسد" اتباع أسلوب النظام في المعارك العسكرية المفتوحة، بينما أصبحت تمتلك خبرة واسعة في حرب "العصابات" من خلال تدريب مجموعات مخصصة لعمليات التسلل وعمليات التسلل الليلي خاصة.

كما أثّر وجود عناصر حزب "العمال الكردستاني" مع البدايات الأولى لتأسيس "وحدات حماية الشعب" (الكردية)، التي تعتبر عماد "قسد"، وتسلّم قادة الحزب مفاصل المناصب العسكرية في "قسد"، على أسلوبها وتطويره والاهتمام بحرب "العصابات" التي يتقنها حزب "العمال" منذ الثمانينيات.

وأشار حمود إلى صدّ "الجيش الوطني" عدة محاولات تسلل استهدفت نقاطه العسكرية، وأوقعت قتلى وجرحى من "قسد"، وأسر عدة عناصر بينهم عناصر يتبعون للنظام وميليشيا "فاطميون" الأفغانية الممولة إيرانيًا.

وخاض "الجيش الوطني" عمليتين عسكريتين ضد "قسد" إلى جانب الجيش التركي، هما "نبع السلام" شرق الفرات في 9 من تشرين الأول 2019، سيطر خلالها على تل أبيض ورأس العين، و"غصن الزيتون" عام 2018، وسيطر خلالها على منطقة عفرين شمال غربي محافظة حلب.

العبء على تركيا..

"زنازين التعذيب" تهدد "الجيش الوطني" بالعقوبات

عنب بلدي – خالد الجرعتلي

تكرر تداول تسجيلات مصوّرة، من قبل ناشطين عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تظهر عمليات تعذيب يقوم بها عناصر تابعون لأحد تشكيلات "الجيش الوطني السوري" المدعوم من تركيا، شمالي حلب.

وظهر في أحد التسجيلات الأخيرة، عدد من العناصر يرتدون الزي العسكري، وهم يعذبون شابًا مدنيًا، عبر ضربه بسَوط وعصا على كامل أنحاء جسده، وشتمه بعد تعريته بشكل كامل، وإجباره على الاعتذار لمن يقومون بتعذيبه، وتصوير ذلك الاعتذار على أنه موجه لسكان دير الزور.

وبينما لا يزال تاريخ اعتقال الشاب، الذي ينحدر من محافظة الرقة، مجهولًا، قالت "الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، في 10 من أيلول الحالي، إن تاريخ الاعتقال يرجع إلى مطلع أيلول، بينما يرجع سبب اعتقاله إلى توجيهه "شتائم" لأبناء إحدى المدن السورية، بحسب معلومات متقاطعة حصلت عليها عنب بلدي.

وبحسب تقرير صادر عن "الشبكة السورية لحقوق الإنسان" فإن الشاب الذي ينحدر من بلدة بلوة في ريف الرقة، احتُجز بالقرب من منزله في قرية بلوة التابعة لناحية سلوك بداية أيلول الحالي، من قبل من تعتقد "الشبكة" أنهم يتبعون لـ"الفرقة 20" التابعة لتشكيل "صقور السنة" أحد تشكيلات "الجيش الوطني السوري".

وأشارت "الشبكة" إلى أن المجموعة الأمنية اقتادت المعتقل إلى جهة مجهولة، ولم يسمح له بالتواصل مع أسرته، أو مع محامٍ، ولم يصدر الاحتجاز عن سلطة قضائية، ما يجعل عملية الاحتجاز أقرب إلى عملية اختطاف.

وشبهت الشبكة الحقوقية في تقريرها آثار التعذيب وطريقة انتهاك حرمة المواطن، بممارسات مماثلة شهدها السوريون من قبل عناصر "الشبيحة" وقوات الأمن التابعين للنظام السوري، الذين ظهروا في عشرات المقاطع وهم يصوّرون ويتفاخرون بتعذيب مواطنين سوريين.

"الجيش الوطني" يتنصل

في تسجيلات صوتية حصلت عليها عنب بلدي، نفى قائد لواء "صقور السنة"، الملقب بـ"حسان أبو نور"، مسؤولية فصيله وعناصره عن اعتقال الشاب وتعذيبه، ووصف عملية الاعتقال بأنها "لا تمت لمبادئ الثورة والإسلام بصلة".

وأضاف أن الشاب الموقوف أُطلق سراحه، ويمكن لأي جهة أن تتوجه إليه بالسؤال حول هوية خاطفيه الذين لا يمتون لـ"صقور السنة" بصلة، بحسب القيادي.

بينما أصدرت الشرطة العسكرية التابعة لـ"الجيش الوطني" بيانًا، قالت خلاله إنها وبالتعاون مع "الفرقة 20" ألقت القبض على منفذي عملية الاعتقال بحق الشاب، الذين بلغ عددهم خمسة أشخاص.

وأشار البيان إلى أن التحقيقات والبحث عن ضالعين لا تزال مستمرة، في حين ستجري إحالة الموقوفين إلى القضاء التابع لـ"الجيش الوطني" بعد الانتهاء من التحقيقات، الأمر الذي أعلنت عنه غرفة عمليات "عزم" التابعة لـ"الجيش الوطني" بشكل منفصل عبر "تويتر".

وظهر الشاب الذي تعرض للتعذيب بعد أن أُطلق سراحه، في تسجيل منفصل، تحدث خلاله عن أن الخاطفين قاموا برميه بالقرب من ناحية سلوك في ريف الرقة، وأنهم يتبعون لـ"الفرقة 20" المنضوية في "الجيش الوطني".

وينفي "الجيش الوطني" عادة مسؤوليته عن اعتقالات تعسفية وحالات إخفاء قسري في مناطق نفوذه، التي يسيطر عليها بدعم تركي.

وكان الناطق باسم "الجيش الوطني"، يوسف حمود، نفى في تصريحات سابقة لعنب بلدي، قيام الفصائل العسكرية في عفرين وريف حلب باعتقالات تعسفية أو عمليات إخفاء قسري، بعد تقرير أعدته منظمة "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" وثقت عبره إفراج "الجيش الوطني" والأجهزة الأمنية عن 30 شخصًا من بين 43 اعتُقلوا خلال شهر واحد عام 2020، بعد دفع ذويهم وأقاربهم مبالغ (فدية أو كفالة).

عقوبات دولية قد تُفرض قريبًا

المرة الأولى التي تفرض فيها وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على فصائل سورية معارضة كانت عندما شملت عقوباتها فصيل "أحرار الشرقية" التابع لـ"الجيش الوطني السوري"، ضمن حزمة جديدة في نهاية حزيران الماضي، شملت شخصيات وكيانات تابعة للنظام السوري.

وعن احتمالية فرض مثل هذا النوع من العقوبات، قال مدير "المركز السوري للعدالة والمساءلة"، محمد العبد الله، في حديث إلى عنب بلدي، إن هذه الممارسات ستؤدي إلى فرض عقوبات على فصائل "الجيش الوطني"، التي صارت انتهاكاتها المستمرة "فضائح مخجلة لفصائل المعارضة"، والتي تضمنت انتهاكات بحق المدنيين، والسكان المحليين، أبرزها عمليات السرقة والخطف والنهب.

وفي حين أن قسمًا كبيرًا من هذه الانتهاكات جرى توثيقه من قبل منظمات وجهات حقوقية ومنها لجنة التحقيق الدولية التابعة للأمم المتحدة، صار فرض العقوبات أمرًا قيد التداول من قبل الولايات المتحدة.

وأشار العبد الله إلى انتهاك سابق لأحد فصائل "الجيش الوطني"، حين انتشر تسجيل مصوّر عقب اقتتال داخلي لفصيلين تابعين لـ"الجيش الوطني"، ظهر فيه وجود معتقلين من سجون الفصيل الآخر بينهم نساء كرديات.

وبالتالي، فإن حجم الانتهاكات صار كبيرًا ويجري بشكل ممنهج من قبل هذه الفصائل، ومن غير الممكن أن تمر دون ملاحظتها من قبل المجتمع الدولي، بحسب العبد الله.

إيقاف الانتهاكات "قرار تركي"

اعتبر العبد الله أن العبء يقع على عاتق تركيا، كدولة وكجيش تركي متمركز في سوريا، وهي مسؤولة عن ضبط ممارسات "الجيش الوطني" في سوريا، وهو أمر ممكن في حال رغبت تركيا بذلك.

وبالنظر إلى وجود شخصيات قيادية في "الجيش الوطني" تتمتع بسمعة سيئة جدًا، ولم تجرِ حتى مناقشة استبدالها أو إخراجها من الصورة لمصلحة وجوه مقبولة أكثر أو أقل استفزازًا للمحيط الشعبي، من قبل الأتراك، فإن أنقرة لم ترغب بذلك بعد، بحسب العبد الله.

وعلى عكس ما هو مطلوب، يوجد تفاخر في تعامل الأتراك مع مثل هذه الشخصيات، إذ عادة ما يجري استقبالها، ومنها قائد فصيل "السلطان سليمان شاه"، محمد الجاسم الملقب بـ"أبو عمشة"، من قبل مسؤولين أتراك.

وهو أمر لا يعتبر في مصلحة تركيا، إذ ربما تطال هذه العقوبات مسؤولين أتراكًا، ممن هم على علاقة مباشرة بدعم هذه الفصائل.

ورغم أن تركيا حاولت عرض بعض الحركات الإصلاحية داخل كيان "الجيش الوطني" ومناطق نفوذه، من خلال تشكيل "غرفة عمليات رد الظالم"، فإن آثارها على أرض الواقع كانت خجولة جدًا.

وقال محمد العبد الله، إن التعويل على مثل هذه التشكيلات المتمثلة بـ"رد المظالم" يشبه التعويل على لجنة التحقيق التي شكّلها رئيس النظام السوري، بشار الأسد، للتحقيق في الانتهاكات التي حصلت في درعا.

وعن الحلول المطروحة التي من الممكن أن تؤدي إلى إيقاف هذا النوع من الممارسات، اعتبر العبد الله أن العقوبات هي الحل الأمثل، حتى لو شملت شخصيات تركية، تعتبر صاحبة السلطة على هذه الفصائل، ومن الممكن أن تغيّر من سلوكها.

المحاكم الأوروبية قد تكون مجدية

في ظل عدم وجود قانون قد يوقف هذه الانتهاكات، اعتبر محمد العبد الله أن فرض العقوبات في المحاكم الأوروبية ضد شخصيات قيادية في "الجيش الوطني" ممن نفذوا انتهاكات بحق المدنيين، واستصدار مذكرات توقيف بحقهم، سيشكّل "عامل إرباك" لتركيا.

على الرغم من أن أوروبا غالبًا تصطدم بملف اللاجئين السوريين الذي تهدد به تركيا على الدوام، فإن رفع مثل هذه الدعاوى في المحاكم سيشكّل عامل ضغط يدفع باتجاه طريق المساعدة، لأن تركيا ملتزمة باتفاقيات تسليم مجرمين، واتفاقيات تعاون جنائي وقضائي مع العديد من الدول الأوروبية، إذ سيكون رفض تركيا تسليمهم أمرًا صعبًا.

وأشار إلى أن رفع هذا النوع من الدعاوى القضائية سيؤدي إلى استصدار مذكرات توقيف بحق هؤلاء القياديين من "الإنتربول الدولي"، الأمر الذي لن يُنفذ من الجانب التركي إلا أنه سيشكّل حالة من عدم الارتياح في التعامل مع القضايا المتعلقة بـ"الجيش الوطني"، مؤكدًا أن هذا النوع من العمل تجري دراسته والعمل عليه حاليًا.

ليست المرة الأولى

وانتشر فيديو عبر مواقع التواصل الاجتماعي، منتصف آب الماضي، لطفل تظهر عليه آثار التعذيب، وتداول ناشطون عبر مواقع التواصل الاجتماعي معلومات عن أن فرقة "السلطان مراد" المنضوية تحت راية "الجيش الوطني"، احتجزت الطفل وعذّبته في مدينة رأس العين بريف الحسكة، بتهمة السرقة.

وذكر قيادي من فرقة "السلطان مراد" بعدها بأيام خلال تسجيل مصوّر، أن الطفل هو ابن عمه، وعمليات التعذيب التي نفذها بحق هي لتأديبه، بينما لم يجرِ توثيق أي محاسبة حصلت للقياديِ الذي عذّب الطفل، الذي لم يتجاوز عمره عشر سنوات.

وكانت "الشبكة السورية لحقوق الإنسان" وثّقت خلال آب الماضي، مقتل سبعة مدنيين على يد فصائل المعارضة المسلحة في "الجيش الوطني" بينهم ثلاثة أطفال.

ووثقت الشبكة الحقوقية مقتل 14 ألفًا و537 سوريًا تحت التعذيب بين آذار 2011 وحزيران الماضي، على يد أطراف الصراع المختلفة في سوريا، خلال تقرير أصدرته "الشبكة" في 26 من حزيران، وتحدث عن مقتل 180 طفلًا و92 سيدة (أنثى بالغة) من مجموع عدد ضحايا التعذيب.

وكانت فصائل المعارضة المسلحة (متمثلة سابقًا بـ"الجيش الحر" وحاليًا بـ"الجيش الوطني") مسؤولة عن مقتل 47 شخصًا بينهم طفل وسيدة، بحسب الشبكة الحقوقية. بينما يعتبر النظام مسؤولًا عن مقتل معظم ضحايا التعذيب بنسبة 98.63%، إذ قُتل 14 ألفًا و338 شخصًا على يد النظام، بينهم 173 طفلًا و74 سيدة.

وتلا النظام في مسؤوليته عن مقتل أشخاص تحت التعذيب "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) المسيطرة على شمال شرقي سوريا، إذ قتلت 67 شخصًا بينهم طفل وسيدتان.

عناصر "الجيش الوطني" عند حاجز المدخل الشرقي لمدينة اعزاز في ريف حلب الشمالي – 17 نيسان 2021 (عنب بلدي/ وليد عثمان)

مسلوبو الوجود.. مكتومو القيد بلا حقوق في حلب

عنب بلدي – حلب

حي في مدينة حلب – 18 تموز 2021 (عنب بلدي / صابر الحلبي)

تحاول أميمة (49 عامًا) منذ بداية العام الدراسي الحالي تسجيل ابنيها في المدرسة الابتدائية داخل حي السكري في حلب، لكنها لم تستطع إنجاز ذلك حتى الآن، لأنهما غير مسجلين ضمن دفتر العائلة، ولم يسجّلا في دائرة النفوس الرسمية.

عدم وجود قيد خاص بأبناء أميمة يرجع إلى "الاشتباكات التي حدثت في حلب خلال عامي 2012 و2013"، وفق ما قالته أميمة لعنب بلدي، حينها احترق مبنى دائرة النفوس بما فيه من أوراق ووثائق ونتجت عن ذلك أضرار مادية بالمكاتب والأجهزة المكتبية داخل المبنى، ما أدى إلى خروجه عن الخدمة.

بسبب إهمال إصلاح مبنى دائرة النفوس، لم يتمكن الكثير من سكان حلب من تسجيل واقعات ولادة أبنائهم، أو أُتلفت الوثائق التي تثبت واقعات الزواج في السجلات الرسمية، ويزيد الأمر تعقيدًا حين لا توجد صورة واضحة لدى الناس حول آلية معالجة تلك المشكلة، مع عدم الاعتناء بحجم المشكلة من قبل مؤسسات الدولة المعنية بتوعية الناس حول هذا الموضوع.

أطفال دون حقوق

أيهم (تسع سنوات) ومحمود (سبع سنوات) ابنا أميمة غير موجودين بالنسبة للمؤسسات الحكومية، وبسبب عدم قبول الأطباء تصديق شهادة ولادتهما، ستضطر أميمة (التي تحفظت عنب بلدي على ذكر اسمها الكامل لأسباب أمنية) للذهاب إلى المحكمة ورفع دعوى، لأن أولادها لم يُسجلوا لدى الدولة رسميًا حتى الآن، الأمر الذي سيحرمهم من حقوقهم المدنية في المستقبل، وأول تلك الحقوق حقهم في التعليم.

في 2012، كانت الطرق المؤدية إلى المستشفى غير آمنة بسبب الاشتباكات، فولدت أميمة أولادها بمساعدة قابلة داخل المنزل.

تشكو أميمة مشكلتها فتقول، "منذ عامين ونصف وأنا أحاول تسجيل أولادي، وحاولت الحصول على شهادات ولادة لهم، وذهبت إلى دائرة النفوس في منطقة محطة بغداد، ولكنني لم أستطع تسجيل واقعتي الولادة لأنهما غير مسجلتين أساسًا، ولا أملك المبالغ التي يطلبها موظفو النفوس، الذين يحاولون الرجوع إلى الأرشيف الذي يثبت زواجي".

يُطلب من أميمة إحضار شهود، ولم تستطع تأمين سوى شاهد واحد، بحسب ما قالته لعنب بلدي، متوقعة ألا يستطيع أبناؤها في العام الحالي الذهاب إلى المدرسة.

تزداد معاناة أميمة كون زوجها توفي أواخر عام 2014، بسبب قصف النظام حي الحيدرية.

حال أميمة لا تختلف عن حال أسماء (33 عامًا) التي تزوجت عام 2013، وعُقد قرانها بواسطة شيخ، ولم تستكمل الإجراءات اللازمة لتسجيل الزواج لدى المؤسسات الرسمية المعنية، وبعد ولادتها بتوأم فقدت زوجها عقب خروجه من حي الصاخور شمال شرقي حلب، وحاولت أن تستخرج دفتر عائلة ولكن وثيقة الزواج التي كتبها الشيخ لم تعد موجودة، وفق ما قالته أسماء لعنب بلدي.

وأضافت أسماء (التي تحفظت عنب بلدي على ذكر اسمها الكامل)، "زوجي مختفٍ إلى الآن، بحثت عن أقاربه لكنني علمت أنهم خرجوا من حلب إلى تركيا، الآن لم يتبقَّ لي طريقة لتثبيت زواجي".

> يعرّف مكتوم القيد، بموجب المادة الأولى في قانون الأحوال المدنية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم "26" لعام 2007، على أنه "من كان والده أو والداه مسجلين في القيود المدنية السورية أو ينتمي بأصله للجمهورية العربية السورية، ولم يُسجل ضمن المدة المحددة للتسجيل في قيود السجل المدني"، أي خلال 30 يومًا من حدوث الواقعة.

لم تتمكن أسماء من الزواج مرة أخرى بسبب "عدم قبول المتقدمين بتربية أولادي، ولذلك فضّلت البقاء لوحدي وتربيتهم"، بحسب قولها.

هدف أسماء الأول في هذه الفترة تسجيل زواجها من أجل تثبيت واقعة ولادة التوأم اللذين صار عمرهما سبع سنوات، وهما بحاجة إلى بدء تسجيلهما في المدرسة.

"منذ أكثر من ثلاث سنوات وأنا أحاول تسجيل زواجي، ولكن لا تجاوب في دائرة النفوس. راجعت دائرة الشؤون الاجتماعية ولكن لم أتلقَّ أي رد"، أوضحت أسماء، "أملك شهودًا على أن هذين الولدين أبنائي، ولكن يُطلب مني حضور أحد ذوي زوجي، لكن ليس لدي تواصل معهم".

مشكلة مكتومي القيد تظهر عندما تكون ناجمة عن ولادات نتيجة زيجات جرت خارج مناطق سيطرة النظام السوري ولم تسجل في القيود المدنية، لأن المادة "28" من قانون الأحوال المدنية تشترط تسجيل الزواج قبل واقعة الولادة.

ويُعد تسجيل مكتوم القيد في سجلات الأحوال المدنية الخطوة الأولى للحفاظ على حقوقه المدنية، أبرزها حقه في العيش الكريم، والتعليم، والصحة، وإنجاز المعاملات الحكومية دون أي إشكال.

محاولات لمعالجة المشكلة

يأتي عشرات المراجعين الذين يرغبون بتسجيل أبنائهم في دائرة النفوس بمدينة حلب، ولكن في أغلب الحالات لا يكون الأبوان برفقة بعضهما، أو لا يملكان دفتر العائلة.

وهناك عدة عوامل كانت تدفع الناس لعدم تسجيل واقعات زواجهم خلال السنوات العشر الماضية، وفق ما قاله موظف في دائرة النفوس بمحطة بغداد في حلب لعنب بلدي.

"حدثت حالات ولادة لم تسجل، والكثير من حالات الزواج لم يتم تثبيتها في النفوس، ولذلك عندما أنجب الزوجان الأطفال لم يتمكنا من تسجيلهم، بسبب عدم تسجيل واقعة الزواج في المحاكم، والاعتماد على ما يُعرف بكتب كتاب لدى الشيخ"، وفق ما ذكره موظف دائرة النفوس.

كما أن المطلوبين للخدمة العسكرية، أو للجهات الأمنية، لا يتمكنون أو يتخوفون من تثبيت واقعات الزواج أو واقعات ولادة أولادهم لدى الجهات الرسمية.

وتتفاقم المشكلة عند وفاة أحد الزوجين أو فقدانه، وبهذه الحالات يصبح الأولاد مكتومي القيد، لأن الزواج لم يُثبت ولم تُستخرج وثائق، وحتى إن بعض حالات الولادة حدثت خارج المستشفيات ولم تُثبت تلك الوقائع.

"هناك مئات الحالات التي لم تسجل، وحاليًا تجري دراسة ذلك من أجل تسجيل واقعات الولادة للأطفال المكتومي القيد، ولكن بشرط توفر شهود مع ذوي الطفل وتحمّل مسؤولية الدعوى من قبل الطرفين"، وفق ما أوضحه موظف دائرة النفوس، وهذه الإجراءات تأخذ وقتًا طويلًا، كما يجب دفع غرامة عدم تثبيت الزواج وحالات الولادة.

"خلال العامين الماضيين، سُجلت مئات حالات مكتومي القيد بمعدل أكثر من عشر حالات يوميًا، وبعد تثبيت الزواج يتم تثبيت ثلاثة أولاد أو اثنين، وهذه الإجراءات تستغرق فترة زمنية طويلة، ما يعرقل دخول الأطفال إلى المدارس، فبعض الأطفال لا يُقبلون في المدرسة الابتدائية إلا بتصوير صفحة الأب والأم والأولاد في دفتر العائلة"، وفق ما قاله موظف دائرة النفوس.

وفي تقريره الصادر عام 2017، قال المجلس النرويجي للاجئين، إن "70% من اللاجئين يفتقرون إلى وثائق التعريف الرسمية (الهوية الوطنية) في سوريا، وأفاد أكثر من نصف المستجيبين للتقرير بأنهم "فقدوا شهادة زواجهم أو تمت مصادرتها أو إتلافها أو تركوها خلفهم عند نزوحهم".

وتواجه كثير من العائلات السورية تحديات ترتبط بفقدان الوثائق الثبوتية أو عدم قدرتهم على تسجيل جميع الواقعات التي طرأت على سجلهم المدني خلال النزوح أو التهجير القسري في السجلات الرسمية، وخروج العديد من المناطق عن سيطرة النظام، وتدمير أو إغلاق دوائر السجلات المدنية، وحصرها والمحاكم في حيّز نطاق سيطرة النظام.

هذه التحديات لا تتمثل بتحسين ظروف الأطفال المكتومي القيد الآنية لتحصيلهم خدمة تعليمية أو صحية أو معيشية كريمة، وإنما تمتد لمشكلات تدخل في آلية حفظ حقهم في التملك ناقشتها عنب بلدي في ملف "بانتظار الولادة القانونية.. مكتومو القيد في سوريا لا يملكون أملاكهم"، وتعقيدات أخرى تحدد مصير مستقبلهم.

أقل من 120 دولارًا في مدارس "الحكومة"

ما الذي يدفع معلمات في إدلب للبحث عن مهن بديلة

لم تتوقع سلوى العلي (27 عامًا) أن تتجه بعد إنهاء دراستها الجامعية في قسم الأدب العربي لوظيفة تبتعد فيها كليًا عن مجال دراستها وطموحها في تنشئة الأجيال، والتحول إلى موظفة مراقبة وتقييم في إحدى منظمات المجتمع المدني، بدل التدريس الذي صار تطوعيًا بعد افتقاره إلى الدعم في كثير من الأحيان.

دورة تدريبية للنساء بإحدى منظمات المجتمع المدني (عنب بلدي/هاديا المنصور)

إدلب – هاديا منصور

تأقلمت سلوى مع عملها الجديد الذي اختارته بعد تطوعها في مجال التدريس لأكثر من عامين دون حصولها على أجر أو حتى بدل مواصلات، ما اضطرها تحت ضغط أوضاعها المادية الضعيفة وحاجتها إلى مقابل مادي، تُعين به نفسها وأطفالها الثلاثة بعد وفاة زوجها، لترك مجال التدريس والتحاقها بدورات الدعم النفسي والمراقبة والتقييم وإدارة الحالة وغيرها من التدريبات المطلوبة لشواغر المنظمات الإنسانية والإغاثية، وفق ما قالته لعنب بلدي.

وأضافت الشابة أن "الحظ حالفها" حين قُبلت في إحدى المنظمات الإغاثية، وعملت معها ضمن عقد قابل للتمديد مقابل راتب شهري وصفته بـ"الجيد" مقارنة مع عملها السابق في التدريس.

لم تعد مهنة التدريس على سلوى بأي مقابل مادي، وإن كانت "الأحب" إلى قلبها، والأكثر دعمًا معنويًا لها حين تشعر بأهمية عملها في "تعليم الطلاب أبسط حقوقهم بالعلم والمعرفة وإنقاذهم من الجهل والأمّيّة"، وفق تعبيرها.

وتابعت سلوى، "ليست باليد حيلة، فأنا أيضًا بحاجة إلى دعم يساعدني وعائلتي على الاستمرار في ظل الأوضاع المعيشية الصعبة التي نعيشها".

سلوى لم تكن الوحيدة، إذ دفع انقطاع الرواتب وقلتها وتوقف الدعم عن القطاع التعليمي بكثير من المعلمات إلى الابتعاد عن عملهن في التدريس، والبحث عن فرص أخرى للعمل وإن لم تكن ضمن اختصاصهن.

من جهتها، أرجعت المدرّسة فاطمة الحسن (25 عامًا) ابتعادها عن عملها كمدرّسة والعمل كموظفة استقبال في أحد المستشفيات بمدينة الدانا شمالي إدلب، إلى ما وصفته بتهميش المعلمين "المتعمد" في الآونة الأخيرة، وتفاوت رواتب وأجور العاملين في القطاع التعليمي.

وقالت لعنب بلدي، إنه في الوقت الذي يتقاضى فيه معلمون في المدارس المدعومة من المنظمات 400 إلى 500 دولار أمريكي، لا يزال راتب المدرّس في وزارة التعليم التابعة لحكومة "الإنقاذ" لا يتجاوز 120 دولارًا، وأحيانًا أقل، وفي غالب الأحيان يكون عمله تطوعيًا ودون أي مقابل مادي.

وأضافت المدرّسة أن "الواقع والواجب" تحديان يحتّمان على المعلمات الاختيار بينهما، فالتعليم مهنة إنسانية، بغض النظر عن كل التبعات، تسهم في إنشاء جيل متأهب للوصول إلى طموحاته وتحقيق النجاح، وخاصة بعد ما مر به الجيل السوري على مدى عشر سنوات من الحرب والدمار، وأكثر ما يحتاج إليه في هذه الفترة إصلاح القطاع التعليمي وتعزيز نموه وتطوره ومن كل النواحي.

لكنها من جهة أخرى تبرر انسحاب المعلمة من مهنة التدريس "لحقها في العيش بكرامة"، فهي لا تستطيع العمل دائمًا دون دعم، وخاصة أنها صارت المعيلة لعائلتها بعد مقتل الزوج أو غيابه، وهي المعنية بتأمين احتياجات عائلتها ودفع إيجار المنزل وفواتير الماء والكهرباء وغيرها وسط ظروف "مأساوية" تشهدها المنطقة في ظل النزوح والغلاء والفقر.

بدوره، لا يلوم الموجّه التربوي عارف الأحمد (39 عامًا) المعلمات اللواتي يتجهن إلى مهن أخرى لتحسين واقعهن المعيشي.

وقال الموجّه لعنب بلدي، "كلنا نعرف الأوضاع الصعبة التي يمر بها المدنيون في إدلب. إن لم يعمل الشخص فلن يجد من يدخل على عياله برغيف من الخبز، ولذا لا يمكن وسط هذه الأوضاع أن نوزع مواعظ وأحكامًا وأن نتغاضى عن كل ما يحدث من مآسٍ".

ودعا الأحمد الجهات المسؤولة إلى العمل على تأمين رواتب جيدة للمعلمين والمعلمات على حد سواء، والعدل في توزيع تلك الرواتب، ما يشجع المعلمات على المضي في مهنتهن الإنسانية دون منغصات من شأنها أن تؤثر على أدائهن وعطائهن "اللامحدود".

وتعتبر زيادة أعداد المدارس غير المدعومة من أكبر التحديات التي تواجه التعليم في إدلب، فهي لا تحصل على بيئة تعليمية ملائمة، ويصل عددها إلى أكثر من 75% من إجمالي المدارس القائمة التي تفتقر للكوادر المؤهلة واللوجستيات الأساسية للتعليم.

وحذر رئيس دائرة التعليم في مديرية التربية والتعليم بإدلب، محمود الباشا، من ضعف الدعم ومحدوديته، وما لذلك من آثار سلبية تتمثل في إفقاد العملية التعليمية استقرارها من خلال عدم التزام الكوادر التعليمية بالدوام حتى نهاية العام برواتب قليلة وغير دائمة.

وكان نقص الكادر التعليمي هو أبرز أسباب حرمان الأطفال من الدراسة، وفق دراسة لمبادرة "HEACH"، نُشرت في أيلول 2019، إذ افتقدت 50% من المناطق المشمولة بالدراسة في شمال غربي سوريا للطاقم المؤهل الكافي.

المساجد.. هدف رئيس خلال حملة النظام على درعا البلد

درعا – حليم المحمد

تقصّدت قوات النظام السوري في أثناء حملتها العسكرية الأخيرة على مدينة درعا البلد، استهداف مساجد المدينة، على الرغم من أنها ليست خطوط تماس، ولم يتحصن فيها مقاتلو المدينة.

واستهدفت مدفعية النظام، في 5 من أيلول الحالي، الجامع "العمري" بصاروخ "فيل" سبّب أضرارًا مادية.

وسبق ذلك استهداف مسجد "الدكتور غسان أبا زيد" في حي الأربعين، واستهداف مسجد "المنصور" في حي طريق السد.

الانتقام.. غاية النظام الأبرز

أثار قصف المساجد تساؤلات لدى سكان درعا عن أسباب استهدافها في كل حملة عسكرية، وعدم استثناء قوات النظام أي مسجد من القصف خلال حملتها الأخيرة على درعا البلد.

ويرى الناشط أحمد شاهين من سكان ريف درعا أن السبب انتقامي بالدرجة الأولى، لأن المساجد تُعتبر "قبلة وبوصلة المسلمين"، ويحمل كل مسجد رمزية مقدسة لسكان درعا، والنظام يضرب هذه القدسية، بما تحمله من أثر معنوي.

ويدل قصف المساجد المنهج على "طائفية الميليشيات" التابعة لقوات النظام، وعلى كونها المتحكم الرئيس بقرار المعركة، فمن غير الممكن أن يكون استهداف المساجد مصادفة، ولكن "الحقد على الثورة التي خرجت منها هو دافع قوي لتدميرها"، برأي "أبو محمد" (60 عامًا) من سكان درعا البلد.

وقال أحد وجهاء درعا لعنب بلدي (طلب عدم الكشف عن اسمه لاعتبارات أمنية)، إن النظام يحاول الانتقام من مساجد درعا، وخاصة أن المظاهرة الأولى ضده خرجت من الجامع "العمري"، فحقق ذلك "حقدًا دفينًا" على المساجد كافة.

بينما يرى محافظ درعا السابق في أثناء سيطرة المعارضة، علي الصلخدي، أن سياسة النظام في تدمير المساجد سياسة قديمة حديثة، ففي ثمانينيات القرن الماضي، اقتحم النظام السوري مدينة حماة، ودمّر مساجدها بشكل كامل، وبعد الاحتجاجات الشعبية عام 2011، كان الهدف الأول لمدفعية النظام وطائراته عند هجومه على المدن والقرى هو مآذن الجوامع.

وقال الصلخدي لعنب بلدي، إن الجامع "العمري" بعيد عن خطوط الاشتباك، ولم يتحصن فيه المقاتلون، مشيرًا إلى أن نقابة المحامين والناشطين الحقوقيين والمكتب القانوني لـ"الائتلاف المعارض"، وثّقوا جميع جرائم النظام بحق الشعب السوري، بما فيها استهداف دور العبادة.

ويعتبر البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 لاتفاقية جنيف 1949 أن شن الهجمات على الآثار التاريخية وأماكن العبادة التي يمكن التعرف عليها بوضوح، والتي تمثل التراث الثقافي أو الروحي للشعوب، ما يسفر عنها تدميرًا بالغًا، في الوقت الذي لا تكون فيه هذه الآثار وأماكن العبادة في موقع قريب بصورة مباشرة من أهداف عسكرية، جريمة حرب.

الرمزية الكبرى لـ"العمري"

يسبب قصف المساجد في درعا وخاصة الجامع "العمري الكبير" غضبًا بين سكان المدينة.

ويحمل الجامع "العمري" قيمة تاريخية وبعدًا ثوريًا مهمًا لأبناء المنطقة الجنوبية والسوريين عمومًا، جعلته هدفًا لقوات النظام، وحوّلت أروقته إلى ساحات للمعارك، قبل أن تدمّر مئذنته التاريخية في نيسان 2013، وتحوله إلى "أيقونة مدمرة".

ويعتبر "العمري" من أهم المعالم الأثرية في محافظة درعا، بناه الخليفة عمر بن الخطاب وسُمّي على اسمه، وانطلقت منه شرارة الثورة السورية في 18 من آذار 2011، وصار مركزًا لتنسيق التظاهرات والاجتماعات الثورية.

اقتحم النظام السوري الجامع في نهاية آذار 2011، وكتب مقاتلوه عليه عبارات طائفية وبذيئة، وادعى النظام حينها أنه وجد بداخله مستشفى ميدانيًا، ومبالغ مالية.

وفي عام 2013، قصفته طائرات النظام ودمرت مئذنته، وبعد "التسوية" في تموز 2018 استطاع سكان درعا البلد، بجهود أهلية، ترميمه ليعود للخدمة ولإقامة الصلاة.

وهدد رئيس فرع "الأمن العسكري" في درعا، العميد لؤي العلي، عبر رسالة حمّلها لوجهاء درعا في تموز الماضي، بهدم الجامع "العمري" ونقل حجارته إن لم تنصَع درعا البلد لمطالب النظام في تسليم السلاح ودخول قوات النظام السوري إليها.

وشهد المسجد قصفًا من قبل قوات النظام، في أيلول الحالي، سبّب أضرارًا استطاع السكان إصلاحها بعد "فزعة تطوعية"، وأُقيمت صلاة الجمعة فيه في 10 من أيلول الحالي.

محافظ درعا السابق، علي الصلخدي، اعتبر أن المسجد يحمل خصوصية ثورية وسياسية كونه منارة الثورة، ولخروج شرارة الثورة من باحته.

وشهدت محافظة درعا تصعيدًا عسكريًا، تمثل في حصار مدينة درعا البلد لنحو 80 يومًا، قُطعت خلالها الخدمات من ماء وكهرباء وطحين، وقُصِفت المدينة بالمدفعية وصواريخ "جولان" و"بركان" و"الفيل"، مع محاولات لاقتحام المدينة.

وكانت "اللجنة المركزية"، ووجهاء درعا البلد، توصلوا مع "اللجنة الأمنية" التابعة للنظام السوري لاتفاق، مطلع أيلول الحالي، يقضي بـ"تسوية" أوضاع مئات المطلوبين للنظام السوري، مع تسليم عدد من قطع السلاح، كما نص على تفتيش للمدينة بحضور الروس، و"اللواء الثامن" المدعوم روسيًا، ونشر تسع نقاط عسكرية في داخل ومحيط درعا البلد.

دروس بديلة لمناهج "الإدارة"

القامشلي: الخصوصية بمئات الآلاف.. وبالدولار أيضًا

طلاب يرغبون بالتسجيل في إحدى الدورات بمدينة القامشلي بمدينة الحسكة شمالي سوريا- 24 من حزيران 2021 (صفحة "معهد هانزا" عبر "فيس بوك")

بحسرة بادية على وجهه، يتمنى عبد الجليل عليوي (56 عامًا) لو أن ابنه استطاع مجرد النجاح في امتحان الشهادة الثانوية (البكالوريا)، الفرع العلمي لهذه العام، للتخلص من التكاليف "الباهظة" التي تكبدها في تدريس الابن خلال العام الماضي تحضيرًا للامتحان.

القامشلي – مجد السالم

عبد المجيد الذي يمتلك محلًا لبيع المواد الغذائية في مدينة القامشلي، يشتكي من الأسعار المرتفعة للدورات الخصوصية، والتي "أصبحت ضرورة لا غنى عنها" بعد إغلاق "الإدارة الذاتية" لشمال وشرقي سوريا، المدارس التي تدرّس مناهج النظام السوري، ما يجبر الأهالي على التوجه إلى المعاهد والدورات الخصوصية.

دفع عبد المجيد نحو مليوني ليرة سورية، تكاليف دورات خصوصية لابنه طالب "البكالوريا"، بحسب ما قاله لعنب بلدي، واصفًا الوضع في المنطقة بأنه "كارثي وفيه استغلال بشع لحاجة السكان إلى التعليم من قبل المدرسين وأصحاب المعاهد الخاصة".

وتبلغ تكلفة دورة الفيزياء المنزلية 2000 دولار أمريكي، والرياضيات 2500 دولار، وبعض المدرسين يتقاضون 4000 دولار عن المادة.

الطلب يدخل غير الاختصاصيين

قانع محمد (27 عامًا) ترك وظيفته كمهندس بترول في مدينة الرميلان قبل ثلاث سنوات، بعد استدعائه إلى الخدمة العسكرية الاحتياطية، وهو ما رفضه، ولم يندم على خسارة وظيفته التي درس لسنوات من أجل الحصول عليها، ليعمل كمدرس لاحقًا.

وقال محمد لعنب بلدي، إن تفوقه في المواد العلمية يؤهله ليكون التدريس بديلًا عن وظيفته التي خسرها، وهو سعيد بقرار ترك الوظيفة التي "تستهلك كل نهاره من الصباح وحتى المساء".

وبينما كان يحصل على ما يعادل 18 دولارًا فقط كمرتب شهري، يحصل الآن على أضعاف ذلك الراتب، ووقته ممتلئ لدرجة أنه يعتذر عن استقبال المزيد من الطلاب، بحسب ما أضافه.

ويُدرِّس محمد صباحًا في المعاهد الخاصة، وفي المساء يقدم الدورات في منزله بعد أن خصص أحد الغرف من أجل ذلك، ويعلّم مختلف الصفوف من الابتدائي وحتى الصف العاشر، تساعده في ذلك زوجته التي تحمل إجازة في الهندسة الزراعية.

يتحدث محمد عن عشرات الأشخاص لا يحملون شهادات في مجال التدريس تحولوا إلى هذه المهنة، "فالكل (الجميع) صار يعمل في مجال الدورات"، ويكفي أن يمتلك الشخص إجازة جامعية، بغض النظر عن الاختصاص نتيجة "العدد الكبير من الطلبة والدخل المرتفع الذي تحققه هذه المهنة".

لماذا ارتفعت الأجور

عنب بلدي تواصلت مع أحد المعاهد في مدينة القامشلي للوقوف على أسباب ارتفاع أجور الدورات لطلبة التاسع و"البكالوريا"، وعدم مراعاة الأوضاع الاقتصادية المتردية التي يعيشها الأهالي في المدينة.

المنزلية بآلاف الدولارات

مهند حكيم، طالب في الصف الثاني الثانوي، وهو مسجل حاليًا في أحد المعاهد الخاصة، تحدث لعنب بلدي عن الأقساط "المرتفعة" التي يدفعها لقاء دورات "البكالوريا".

ويدفع الطالب 200 ألف ليرة سورية لمادة الرياضيات، و150 ألفًا للفيزياء، و125 ألفًا للكيمياء، ومثلها للعلوم، و150 ألفًا للغة العربية.

وأوضح الطالب أنه ينبغي دفع كامل المبلغ عن كل مادة على دفعتين فقط، مشيرًا إلى وجود عدد قليل من المعاهد في القامشلي، وهي تشهد اكتظاظًا في الصفوف رغم المبالغ "الكبيرة" التي يدفعها الأهالي.

وتضم بعض الصفوف نحو 45 طالبًا، ما يؤثر على جودة العملية التدريسية، التي "أصبحت تجارية"، بحسب وصف الطالب.

وقال مهند إن أجور الدورات المنزلية الخاصة تختلف حسب الفرع، أدبي أو علمي، والأخير أجور دوراته أغلى.

وبحسب المعلومات التي حصلت عليها من إدارة المعهد، يعود ارتفاع الأجور إلى العدد الكبير من الطلاب الذين تركوا المدارس التي سيطرت عليها "الإدارة الذاتية" واضطروا إلى الالتحاق بالمعاهد الخاصة.

إذ يوجد مئات الطلاب الذين يتوجهون إلى هذه المعاهد يوميًا، يبدي ذووهم استعدادهم لدفع أقساط التدريس وسط غياب أي حلول بديلة، الأمر الذي يستغله بعض المدرسين لوضع الأجور "دون حسيب أو رقيب".

وأوضحت الإدارة أن المعهد يأخذ 40% فقط من قيمة أقساط الدورات بينما تذهب 60% الباقية للمدرس.

سامي، معلم رياضيات من القامشلي، قال لعنب بلدي إن عددًا قليلًا من المدرسين يستغل الظروف فعلًا، لكن الغالبية يتقاضون أجورًا "معقولة" مقابل الدروس الخصوصية.

ويرى المدرس أن زملاءه يستحقون هذه الأجور، لأنهم يعملون رغم التهديدات الأمنية من قبل "الإدارة الذاتية"، والتي تطالبهم بالكف عن تدريس مناهج النظام.

وتحدث المدرس عن اعتقال "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) للعديد من المدرسين، لتفرج عنهم لاحقًا بعد إجبارهم على توقيع تعهد شخصي بعدم تدريس وشرح مناهج النظام.

وأشار إلى أن العاملين في القطاع التعليمي يعانون كغيرهم من تدهور الأوضاع الاقتصادية والغلاء مما يجبرهم على رفع الأجور.

وتسيطر "الإدارة الذاتية" على معظم المدارس في القامشلي وبقية مدن الحسكة وبمختلف المراحل، وتفرض مناهج خاصة بها غير معترف بها إلى الآن.

واعتقلت القوات الأمنية التابعة لها عدة مرات من يدرس مناهج النظام، مما يجبر السكان على تسجيل أبناءهم في معاهد، أو ضمن دورات خاصة منزلية مكلفة جدًا، لكن نتائج الثانوية للعام الحالي كشفت أن بعض المسؤولين في "الإدارة" أرسلوا أبناءهم إلى مدارس النظام الأمر الذي أثار جدلًا بين الأهالي.

ثلاث شرائح من الرواتب تولّد فروقات طبقية في الرقة

عنب بلدي- حسام العمر

يفضّل لؤي القاسم (33 عامًا)، الذي يعمل في إحدى المنظمات المدنية بالرقة، تجنّب الاختلاط بموظفين أو سكان محليين خلال الجلسات العامة أو المناسبات الاجتماعية في مدينته، لتجنّب أحاديثهم حول الوضع المعيشي وتباين الدخل المادي.

لؤي قال لعنب بلدي، إنه دائمًا ما يتعرض لـ"الإساءة" بسبب دخله المرتفع بالمقارنة مع رواتب الناس الآخرين، ويرى أنهم خلال الحديث معه يحمّلونه جزءًا من معاناتهم اليومية بسبب الغلاء المعيشي.

ويرى سكان محليون في مدينة الرقة، أن الرواتب الشهرية المختلفة التي يتقاضاها الموظفون على اختلاف مكان عملهم، ولّدت نوعًا من الفروقات الطبقية في التعامل الاجتماعي بين السكان.

"عندما يتكلمون عن الغلاء أشعر وكأنهم يحملونني المسؤولية"، هكذا يصف لؤي معظم أحاديث الناس عندما يجلس معهم، مع تحول الغلاء إلى موضوع دائم النقاش بين السكان.

ويرفض لؤي وآخرون يحصلون على رواتب شهرية مرتفعة مقارنة ببقية العاملين، استطلعت عنب بلدي آراءهم، تحميلهم أي ذنب للأزمة المعيشية التي يعيشها السكان في الرقة.

أما قصي العيسى (35 عامًا)، وهو موظف في "مجلس الرقة المدني"، فيتجنّب حضور أغلب المناسبات التي يُدعى إليها مثل الأعراس أو المناسبات الأخرى.

وقال الشاب لعنب بلدي، إن حضوره تلك المناسبات يتطلب مصاريف زائدة لا طاقة له بها، وتحولت تلك المناسبات لمن يمتلك المال وليس لعامة الناس.

رواتب لثلاث شرائح

توجد في مدينة الرقة ثلاث شرائح من الموظفين، الأولى الموظفون في مؤسسات النظام السوري الذين يمتنعون عن العمل لدى "الإدارة الذاتية" والمؤسسات التابعة لها، وهم مجبرون على السفر إلى مناطق سيطرة النظام.

والشريحة الثانية، موظفو المنظمات المدنية التي تواجه اتهامات بابتزاز موظفيها ماديًا، ويتراوح راتب العاملين فيها بين 500 و1200 دولار أمريكي، حسب الاختصاص والشهادة وطبيعة العمل.

والشريحة الثالثة، موظفو "الإدارة الذاتية" والمؤسسات التابعة لها، وتتراوح رواتبهم بين 260 ألف ليرة سورية (79 دولارًا) و400 ألف ليرة (121 دولارًا)، لكنهم يشكون باستمرار من عدم وجود أو تطبيق قانون عمل يحميهم ويحفظ حقوقهم.

منازل تتناسب مع الراتب

ويؤثر تباين الرواتب والأجور على إمكانية إيجاد منزل بإيجار شهري مناسب في الرقة، بسبب قدرة البعض على دفع إيجارات مرتفعة بينما لا تسمح القدرة المالية للآخرين بذلك.

بحث جميل النجار (40 عامًا) طويلًا عن منزل ليستأجره وسط أحياء المدينة، لكن تعذر عليه إيجاد منزل يتناسب مع دخله المحدود، بسبب إصرار أصحاب العقارات على أن الإيجار الشهري يجب أن يكون بالدولار الأمريكي وألا يقل عن 70 دولارًا.

وقال جميل لعنب بلدي، إن السبب الرئيس وراء ارتفاع الإيجارات يعود إلى دفع بعض العاملين من ذوي الدخل المرتفع إيجارات وصفها بـ"الخيالية" مقارنة بالأزمة الاقتصادية التي يعيشها الشعب السوري.

وبحسب ما أضافه جميل، قُسّم سكان أحياء مدينة الرقة تبعًا للأجر الذي يتقاضونه، فقسم أقصى ما يمكنه فعله التنزه بالحدائق، وهم الفقراء وذوو الدخل المحدود، أما المطاعم و"الكافتيريات" فهي مخصصة لأشخاص يتقاضون أجورًا مرتفعة.

جهات رسمية تتجاهل الموضوع

عضو في "اللجنة الاقتصادية" بـ"مجلس الرقة المدني"، أقر بأن الجهات الرسمية في الرقة وغيرها في شمال شرقي سوريا تتجاهل موضوع توحيد الرواتب أو قوننتها، وفقًا لـ"مقتضيات المصلحة العامة".

وأضاف عضو "اللجنة"، الذي طلب عدم ذكر اسمه، أن "الإدارة الذاتية" مطالَبة بوضع قانون موحد للراتب الشهري ينهي ما أسماه "مهزلة الرواتب" التي تحصل في الرقة وغيرها، فـ"ليس من المعقول تضاعف الراتب بين شخص وآخر لعدة مرات بمجرد اختلاف الجهة التي يعمل بها".

وتفتقد مناطق شمال شرقي سوريا، التي تديرها "الإدارة الذاتية"، لقانون يوحّد الرواتب أو يضع حدًا أعلى أو أدنى لها، إلى جانب عدم تطبيق قانون العاملين إلى الآن، الذي أقرته "الإدارة" قبل نحو عامين.

قطاع الكهرباء في سوريا بين 2011 و2021

26% خسائر في الطاقة

44.8% انخفاض في القدرة الإنتاجية

43 يومًا من انقطاع التيار الكهربائي سنويًا

43.7% تراجع بعدد المستفيدين

تراجعت قدرة إنتاج الكهرباء من 9344 ميغاواطًا عام 2010 إلى 5150 ميغاواطًا عام 2021

تحتاج المؤسسة العامة للكهرباء إلى 18 مليون متر مكعب من الغاز يوميًا لتشغيل التوربينات الغازية المسؤولة عن 70% من تغذية الكهرباء، لم تحصل إلا على 8.2 مليون

مشكلة نقص الكهرباء بسبب:

1. عدم تعافي شبكة النقل تعافيًا كاملًا في المناطق المدمرة
2. نقص الوقود اللازم لتشغيل محطات توليد الكهرباء

المصدر: "WPCS" – أيلول 2021

لجان تحكيم.. وجوائز

نبيل محمد

يقول الخبر، إن المخرج والممثل السوري السدير مسعود قد اختير عضوًا في لجنة تحكيم للمرحلة ما قبل النهائية من جوائز "إيمي" الدولية المختصة بالإنتاج التلفزيوني عبر العالم، والتي تنظمها الأكاديمية الدولية للفنون والعلوم التلفزيونية، وتعرَف بأنها الجوائز المقابلة لجوائز "الأوسكار" الخاصة بالسينما، إنما تختص بالتلفزيون، وعندما طُلب من المخرج مسعود التصريح حول مشاركته العالمية وطريقة تقييم الأعمال، صرّح بجزء وأخفى آخرَ قائلًا، إن العملية "سرية، ويجب أن تبقى كذلك".

لا شك بأن المشاركة في تقييم أعمال فنية على مستوى العالم، هو أمر مهم بالنسبة لفنان شاب يعيش في المنطقة العربية وينتج ضمن شروطها وواقعها، إلا أن من الواجب معرفة تفاصيل العمل في تلك اللجنة، لأن اقتصار الخبر على العنوان الرنّان، واتجاه الفنان لتغليب الغموض على تصريحاته، والحفاظ على السرية، يعطي الحكاية أكبر بكثير مما تعني وتستحق، ويوحي بضخامة الحدث ضخامة بعيدة كليًا عن تفاصيل التحكيم في جوائز "إيمي".

جوائز "إيمي" الدولية تختار عبر أعضائها والشركات القائمة عليها وهي كثيرة، 900 محلَّف عبر العالم، وتحرص على أن يكونوا من جنسيات ومشارب مختلفة، على أن يكون كل منهـم ذا خبرة لا تقل عن خمس سنوات في أحد مجالات العمل التلفزيوني، كالتمثيل والإخراج والإنتاج والكتابة وما إلى ذلك، يقوم هؤلاء المحلّفون بتقييم أعمال تُعرض عليهم، لتشكّل تقييماتهم تلك المرحلة ما قبل النهائية لاختيار الأعمال المرشحة، أي يعمل أولئك المحلفون الـ900 على "فلترة" الأعمال من مختلف مناطق العالم وتصفيتها، للوصول إلى الأعمال المرشحة لنيل الجوائز عبر لجنة أخرى من أعضاء الأكاديمية الدولية للفنون والعلوم التلفزيونية.

تنشر عادة أكاديمية الفنون أسماء المحلَّفين الذين تحتكم إلى أصواتهم في انتقاء الأعمال المرشحة، وعادة ما يكون الحضور العربي في هذه اللجنة خجولًا مقارنة بالجنسيات الأخرى، وفي العام الحالي ضمت لجنة المحلّفين عشرة من العاملين في المجال الفني والإعلامي العربي، بينهم السوريان ديمة الجندي والسدير مسعود وثمانية أسماء أخرى على رأسها الإعلامية المصرية-الإماراتية نشوة الرويني العضو القديم في الأكاديمية الدولية للفنون والعلوم التلفزيونية في الولايات المتحدة وفي جوائز "إيمي"، وهي المسؤولة الأساسية عن انتقاء الأعضاء الآخرين و"فلترتهم" من خلال شركتها "بيراميديا" المعروفة بدورها في انتقاء الأعضاء العرب في لجان تحكيم مهرجانات عالمية، إضافة إلى دور الرويني المعروف سابقًا في ترشيح ممثلين عرب للعب أدوار في مسلسلات وأفلام عالمية، كـ"مملكة السماء" و"قراصنة الكاريبي"، الفيلمين اللذين كان للممثل السوري غسان مسعود والد المخرج السدير مسعود دوران فيهما كما هو معروف.

لا ضير أن يشعر مخرج شاب، للتو دخل مجال الإخراج، بالاعتزاز والسرور باختيار اسمه ليلعب دورًا في تقييم أعمال فنية وترشيحها لجائزة عالمية، وهو المخرج الذي أهم ما في رصيده اليوم عمل تلفزيوني واحد "قيد مجهول" نال شهرة محليـة جيّدة، رغم أن قيمة هذا العمل الفنية ومن وجهة نظر نقدية، لا ترقى إلى مستوى الشعبية التي نالها. لكن وأمام كل هذا، من الجيد أن يعرف المتابع تفاصيل الحقائق، وحجم الأحداث، وقيمتها، خاصة أن الخطوط العريضة للعناوين الإخبارية والتصريحات الغامضة، تعطي قيمة كبرى لما لا يستحق.

فإن كانت جوائز "إيمي" العالمية ولجان تحكيمها على هذا الحجم والشهرة، فإنه على ضفة مقابلة تطالعنا الأخبار بشكل يومي بأخبار الجوائز والمهرجانات ولجان التحكيم وأعضائها، أفلام سورية قصيرة وطويلة، ووثائقيات تحصد جوائز لم يسبق أن سمع مختص أو غير مختص باسمها، جوائز ومهرجانات تثير الشك بأن الحاصلين عليها هم من ينظمونها مستغلين عدم وجود رقيب أو كاميرا تكشفهم.

في العالم اليوم مهرجانات كثيرة، فقيرة ومجهولة وحديثة النشوء، تحتاج إلى أفلام تشارك فيها وتأخذ الجوائز، وإلى لجان تحكيم قادرة على تتويج الأعمال ولو افتراضيًا عن طريق الشبكة، الشبكة التي سهّلت اليوم القضية، فمن يتعذر عليه حجز مساحة جغرافية لمهرجانه، فالإنترنت موجود، ولا داعي للتكلفة.

الحرّانيون السومريون

إبراهيم العلوش

كتاب "الحرّانيون السومريون" محاولة جديدة لإعادة تأريخ منطقة الجزيرة السورية، والتقاط نقاط القوة في هذا التاريخ عبر رصد تاريخ حرّان وعلمائها وأديانها والروايات المتضاربة حولها.

الكتاب صدر حديثًا عن دار "جدار"، وهو من تأليف خلف علي الخلف، وقصي مسلط الهويدي، والكتاب موجود على منصتي "أمازون" و"جوجل" للكتب.

ينطلق المؤلفان من محاولة فك لغز الحرّانيين، وهم سكان المنطقة التي تقع على منابع "البليخ"، وتعتبر جزءًا من وادي حوض الفرات، وصدّرت للدولة الإسلامية كبار المترجمين والعلماء والأطباء، منهم ثابت بن قره، والبتاني، وسنان بن ثابت، ولكن حرّان التي رفضت الدخول في الديانة المسيحية عانت كثيراً من حملات جيرانها سكان الرها (أورفا) الذين كانوا يعتبرونهم وثنيين ومارقين، ولكن مع وصول الدين الإسلامي إلى الجزيرة السورية، أُعتبروا صابئة موحدين، وهم غير صابئة المندائيين في العراق، وهذا خفّف عليهم الضغوطات الدينية، وسهّل دخول علمائهم إلى قصور الخلفاء العباسيين كالمقتدر الذي كان يجالس ثابت بن قره كصديق ونديم أمام كل حاشيته التي تبقى واقفة وهما يتنادمان ويتضاحكان.

تقع حرّان شمال الرقة وداخل الحدود التركية، وقد قمت بزيارتها في أول انفتاح بين تركيا وسوريا، ولكنني وجدتها خربة وآثارها عبارة عن تلة يسكن حولها قرويون بسطاء يلبسون الألبسة الملونة، ويضعون على رؤوسهم محارم بنفسجية، وعدتُ خائب الأمل من معرفة تاريخ حرّان، حتى حصلت على هذا الكتاب القيّم الذي يتقصى تاريخ حرّان وسرّ عظمته.

يقول الكاتبان، إن الحرّانيين من بقايا عبدة آلهة القمر سين، وهو إله سومري قديم، وينسبان لهم وراثة التعاليم الفلاحية السومرية، وكانوا يقدّسون الكواكب ليس شركًا بالله وإنما يتخذونها وسطاء مع الله، وهم من ابتكروا صيغة "لا إله إلا الله" من دون اللاحقة التي أكملها المسلمون "محمد رسول الله".

وسكنها النبي إبراهيم الخليل مطرودًا من بلاده في جنوب العراق لأنه كفر بآلهتهم، وتتلمذ على أيدي علماء حرّان، ويتقصى الكاتبان أصل القول الإسلامي في الصلوات الإبراهيمية "حنيفًا مسلمًا"، فالأحناف حسب أهل الرها هم الوثنيون، إلا أن إبراهيم الخليل حوّل معناها إلى الموحدين، ونفى عن الأحناف صفة الوثنية.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن عبادة القمر وصلت إلى الجزيرة العربية، فثمة احتمال أن يكون رمز الهلال الإسلامي اشتُق من ديانة الحرّانيين لأنهم يجلّون القمر كثيراً، وقد هجروا تقديس الشمس لحساب إله القمر سين السومري وهذا ما لم يتناوله المؤلفان.

ويقال إن الخليفة العباسي المأمون مرّ بديارهم وتعجب من عباداتهم، ومن لبسهم، وسألهم عن أصل دينهم وهل هم مسيحيون أم يهود أم من ملّة أخرى، وأنذرهم بالموت إن لم يجيبوا عن سؤاله في مهلة عودة الخليفة من غزوة كان ذاهبًا إليها، لكنّ الحكام المسلمين تركوهم على عبادتهم وقام رجل دين بإعطائهم حجة للجواب على رسول الخليفة بالقول إنهم صابئة وموحدون، وقد نجحت الطريقة وكفّ سكان حرّان عن الذعر من مصير القتل الذي أنذرهم به الخليفة العابر لديارهم.

ويقول المؤلفان، إن ابن تيمية كان من سكان حرّان، وكان دارسًا لهم وراسل بعض العلماء والعارفين بشأنهم. لكن جنكيز خان وحملته على المنطقة الفراتية في القرن الـ13 الميلادي هي التي أودت بهم وهجّرت من تبقى منهم في حرّان، بعد أن كانت موجة الهجرة الأولى باتجاه بغداد كعلماء وكنخب ثقافية وحضارية، وهذا يعادل دورهم السابق في الإسهام بتكوين فلسفة فيثاغورث وأفلاطون وأفلوطين الذين صاروا مقدسين في ديانة الحرّانيين المعقّدة.

ويروي الكاتبان عن المصادر بأن سبب تدمير جنكيز خان لمعبد القمر الأخير هو استماعه إلى أقوال المسيحيين بحقهم بأنهم وثنيون، خاصة أن زوجة جنكيز خان دخلت المسيحية النسطورية، واعتبر أهل الرها جنكيز خان أحد القادة العظام بسبب حمايته لمسيحييها وللكنيسة النسطورية.

وبعد دخول الحرّانيين المزارعين مرحلة الشتات، اعتبر الكاتبان أن سكان وادي الفرات الحاليين هم ورثة الحرّانيين السومريين، وأن الشوايا في ريف الجزيرة "أنصاف الحضر"، ومنهم عشيرة "البوشعبان" و"المجادمة" اللتان ينتمي إليهما المؤلفان من الاستمرارية السومرية باعتبارهما عشيرتين زراعيتين لهما نفس تعاليم الحرّانيين الزراعية. وهذه مفارقة رغبوية وقع بها المؤلفان كما أعتقد، فالعشيرتان المذكورتان لم تعرفا الزراعة إلا مطلع الخمسينيات من القرن الـ20 مع ثورة القطن التي رعاها المزارعون الحلبيون وغيرهم، وكانت قرى العشيرتين لا يكاد يوجد فيها شجرة واحدة، ما يدل على الأصل البدوي المتحول إلى الاستقرار مثل كثير من الأرياف الواقعة على حافة بادية الشام، فالتراث في وادي الفرات أقرب إلى البداوة، وأما تقديس الزراعة الحرّاني فلم يكن من اهتمامات أهل المنطقة وشواياها رغم وجود أحد أكبر الأنهار فيها وهو "الفرات".

وقد جلب الاهتمام بالزراعة إلى المنطقة أبناء ريف حلب وغيرهم، وأذكر أن أهل قرى الكسرات عندما بدؤوا بزراعة البندورة في الستينيات بـتأثير من السفارنة، وهم من ريف حلب الشرقي، كان أقارب أهالي الكسرات من نفس قبيلة "البوشعبان" يتعجبون من ذلك ويصفونهم ساخرين بـ"أهل البندورة"، وربما بأكثر من ذلك. لقد بدا ذلك الاستنتاج المتسرّع كأنه نوع من السلفيّة القبليّة.

ويبالغ الكاتبان في مظلومية الشوايا، وهم أنصاف الحضر من سكان المنطقة الفراتية، ويعتبران أن الصراع ضدهم بسبب أصلهم الزراعي الحرّاني السومري، متناسيين أن مشكلة الصراع بين الريف والمدينة هو صراع متفاقم في كل سوريا وفي العالم العربي، وحتى في فرنسا على سبيل المثال، لا يزال الباريسيون يقولون إن الفرنسيين هم قسمان: الأول سكان باريس، والثاني سكان الأرياف والأقاليم والمدن الأخرى في كل فرنسا، الذين يحملون لقب أقرب إلى لقب الشوايا (provinces).

ورغم هذه النقطة التي هيمنت على الثلث الأخير من الكتاب، بالإضافة إلى وجود التكرار في بعض المواقع، فإن كتاب "الحرّانيون السومريون" فيه الكثير من الحماسة والتدفق المعرفي الذي يضيء بشكل ممتاز لغز الحرّانيين وأصولهم ومصيرهم، وربما سيُعتبر الكتاب من أهم المراجع في هذا المجال، فقد استعان المؤلفان بعشرات المصادر ومن مختلف اللغات، واتسمت كتابتهما بالتشويق الذي يجعل الكتاب قريبًا منك وتتمنى الاستمرار بصحبته.

هل يمكن للجمهور السوري أن يملك وسائل إعلامه؟

عنب بلدي
ملف العدد 500
الأحد 19 أيلول 2021

إعداد:
زينب مصري
حسام المحمود

مع اختلاف التسميات التي أُطلقت على التجربة الإعلامية التي وُلدت مع بدء الثورة في سوريا عام 2011، كإعلام "بديل" أو "جديد" أو "ثوري" أو "حر"، تشترك وسائل الإعلام الناشئة في نقلها روايات أخرى تجري بعيدًا عما ينقله الإعلام الرسمي، وفي التحديات التي تواجه سير عملها، وأبرزها الاستقلالية المرتبطة بالتمويل.

ومع توجه وسائل إعلام عربية، نشأت في حالة مشابهة للحالة السورية مع اندلاع ثورات "الربيع العربي"، للبحث عن طرق تمويل تحمي "الاستقلالية المهنية"، تبقى الصورة ضبابية حول قدرة الإعلام السوري على تطوير وسائل تمويله لتحقيق الأهداف الأولى التي وُلد من أجلها.

وتتجلى أشكال تمويل المؤسسات الإعلامية السورية الناشئة بعد عام 2011، بتمويل الحكومات أو رجال الأعمال الأثرياء أو المنظمات المانحة، وترافق ذلك مع شكوك حول الاتجاهات السياسية أو "الأجندات الخارجية" ووجهات النظر التي تفرضها الجهة الممولة على الوسيلة.

لكن مؤسسات إعلامية غربية شقّت طرقًا بديلة لتمويل نفسها، وخلقت نموذجًا جديدًا يمكنه أن يرفد وسائل الإعلام بالدخل، وهو "تمويل الجمهور"، الذي قد يكون بوابة لصون الاستقلالية ومحاسبة وسيلة الإعلام على انحيازاتها تجاه "أجندات المالكين والممولين" من قبل الجمهور نفسه.

فهل يمكن تطبيق هذا الشكل من التمويل مع مؤسسات إعلامية سورية مستقلة؟ وما العقبات التي تحول دون ذلك؟ وما الخيارات المتاحة أمام وسائل الإعلام السورية لتحقيق استدامة مالية دون الانسياق وراء تطلعات المانحين؟

هذا الملف محاولة لتبسيط أزمة تمويل الإعلام السوري، وتأثيرها على مهنية المحتوى الذي تقدمه، ومناقشة فرص الإعلام في خلق مصادر تمويل جديدة بعيدة عن جيوب المانحين التقليديين، من خلال فهم أقرب لأولويات الجمهور التي تفرضها الضغوط المعيشية في زمن الحرب.

كيف يُمول الإعلام؟

البحث عن مصادر التمويل يقود إلى أنماط ملكية وسائل الإعلام، فالمال مسؤولية المالكين، ولذلك تُقسم وسائل الإعلام تبعًا لملكيتها، وتُقاس حرية الإعلام في بلد ما من خلال شكل ملكية وسائل الإعلام السائد فيها، لكونها من أدوات التعبير.

وأبرز أنماط ملكية وسائل الإعلام:

الصحافة الحكومية

تملكها الدولة وتديرها الحكومة وتضع سياساتها، كما تعيّن رؤساء تحريريها ومديريها وفق اعتبارات سياسية في الغالب.

الصحافة الخاصة الربحية

يملكها رجال الأعمال أو الشركات التجارية، وتهدف إلى تحقيق الربح من خلال البيع والإعلانات والرعايات الإعلانية.
تعتبر الصحافة الخاصة من أشكال الصحافة المستقلة، لكنها قد تعمل أيضًا وفق "أجندات" مالكيها، الذين تكون لهم، في الغالب، مصالح سياسية وحزبية.

صحافة الملكية العامة

هي صحافة تموّلها الدولة من ضرائب الشعب، وتشرف على استدامتها واستمرارها، وتعتبر جزءًا من مرافق الدولة، لكنها مستقلة تحريريًا وتُدار داخليًا وفق آليات مهنية لا تتدخل فيها الدولة.
وينتشر هذا النموذج في البلدان الديمقراطية التي تؤمن بحق الجماهير في الوصول إلى المعلومات من خلال صحافة مستقلة غير منحازة للحكو مة .

الصحافة غير الربحية/ الوقفية

هي الصحافة التي تملكها منظمات خيرية غير ربحية، وتموّلها من تبرعات المانحين، أو من اشتراكات القرّاء (تمويل الجمهور).
وهي غير مملوكة بشكل مباشر من الحكومات أو من أفراد بصفة فردية، وقد تشترك في ملكيتها مجموعة المالكين بأسهم محددة، وتكون مستقلة تحريريًا.

من أين يأتي المال؟

تندرج وسائل الإعلام ضمن عدة أنظمة عمل تختلف آلية تمويل كل منها عن الأخرى، بحسب دراسة بحثية صادرة عن "المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية" عام 2017.
فهناك نظام إشراف حكومي (نمط ملكية الصحافة الحكومية) يجعل وسائل الإعلام هيئة حكومية تتبع لإحدى الوزارات، كوزارة الإعلام أو الثقافة، وتتخذ هيئة مستقلة تخضع لإشراف الدولة مباشرة، وينتشر ذلك في الدول النامية والعربية منها.
والتمويل في هذه الحالة مسؤولية الدولة التي قد تسمح بالإعلانات أيضًا لتخفيف العبء المالي جراء تمويل الوسيلة.
بينما تحقق الوسيلة الإعلامية (غير الحكومية) في النظام التجاري الحر مواردها المالية عن طريق الإعلانات، التي تختلف أشكالها وأنواعها بين تمويل برامج كاملة ورعايتها، وبيع ساعات البث وإنتاج البرامج التجارية وبيعها وتصديرها.
والإعلان إنتاج مأجور وعلني لعرض الأفكار والسلع والخدمات لمصلحة معلن ما، لكن وسائل الإعلام الناشئة والحديثة نسبيًا لا تحظى بالقدرة على جذب وإغراء كيانات اقتصادية متقدمة لاتخاذها منصة تقدم إعلاناتها عبرها، في ظل توفر وسائل متقدمة أكثر تتيح وصول الإعلانات إلى شرائح أكبر، بالاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي والمؤثرين وقادة الرأي والوسائل الإعلامية الكبرى.
كما أن بيع البرامج يتطلب من الوسيلة الإعلامية القدرة على تقديم برامج ذات جودة عالية تنافس بها الوسائل الإعلامية الأخرى، بما يمكنها من تغطية تكاليف الإنتاج، أو تحقيق الربح.
وتحظى بعض وسائل الإعلام غير الرسمي بدعم حكومي أو دعم القطاع الخاص، مع الحفاظ على هويتها كمؤسسة غير حكومية، لكنها ستكون مضطرة لتحقيق التقارب مع رؤية الجهة الداعمة.
وأحيانًا تخصص الدولة جزءًا من ميزانيتها لتمويل وسائل إعلام لا تديرها بشكل مباشر، بل تشرف عليها عبر مجلس إدارة، دون التدخل بعمل الوسيلة وحريتها (ملكية عامة).
ويسمى هذا النظام التمويلي بالنظام الاحتكاري، الذي لا يسمح ببث الإعلانات عادة، لكنه اتجه لفتح الباب نحوها في السنوات الأخيرة، و"هيئة الإذاعة البريطانية" (BBC) مثال على ذلك.
أما دعم المانحين، فهو قادم من منظمات دولية متخصصة بدعم وسائل الإعلام وتطوير القطاع، أو جهات تتقاطع أهدافها مع مهمة الوسيلة الإعلامية.
وتحولت بعض وسائل الإعلام العريقة التي تعتمد على أموال مالكيها أو دعم المانحين، إلى نموذج "تمويل الجمهور" والقراء بشكل كلي أو جزئي، من خلال حثّ القراء على التبرع إلكترونيًا لدعم "الاستقلالية وحرية الصحافة"، أو من خلال تقييد جزء من المحتوى الصحفي لدفع القراء للاشتراك المأجور للنفاذ إلى كامل المحتوى.
لكن عوامل عديدة، أبرزها نوع العلاقة بين الجمهور والوسيلة، وغلبة المحتوى العام على النوعي والخاص، والأوضاع الاقتصادية، وغيرها، حالت دون تحقيق تجربة مشابهة عربيًا.

من الجمهور إلى الجمهور.. سوريًا

تطرح العقبات المالية التي تواجه الإعلام السوري السؤال حول إمكانية التعويل على تمويل الجمهور (إعلام من الجمهور إلى الجمهور) كنموذج للتمويل البديل، وهو تحوّل في نفس الوقت يعد بمثابة ضمانة لاستقلالية الوسيلة الإعلامية عن "أجندات المانحين" إن وُجدت، وتطور في نمط الملكية يتحول فيه الجمهور إلى شريك يسائل الوسيلة الإعلامية عند اختراقها المعايير الأخلاقية والمهنية.
لكنّ سؤالًا آخر يُطرح حول صعوبة قياس هذه الإمكانية، في حين تقول الإحصائيات الأممية إن 13.4 مليون شخص في جميع أنحاء سوريا يحتاجون إلى المساعدة.
عنب بلدي استطلعت آراء سوريين عبر موقعها الرسمي ومنصاتها في مواقع التواصل الاجتماعي حول إمكانية دفعهم أموالًا مقابل الحصول على تغطيات إعلامية حول سوريا.
وبحسب نتائج الاستطلاع، فإن نحو 67% من المشاركين والبالغ عددهم 508 أشخاص لن يدفعوا، مقابل 33% من المشاركين اختاروا إمكانية الدفع مقابل الحصول على تلك التغطيات.
تقاطعت هذه النسب مع آراء من مقابلات أجرتها عنب بلدي مع أشخاص في سوريا على اختلاف الجهات المسيطرة عليها.
ويرى فادي الحسن (30 عامًا) من أبناء مدينة الرقة، أن الاشتراك بوسائل الإعلام الإخبارية ودفع أجور أو اشتراكات أو حتى تبرعات لمصلحة وسائل الإعلام، أمر غير محبذ، مشككًا بمهنية وسائل الإعلام السورية وعدم تسييسها، أو تبنيها أفكارًا وأيديولوجيا معيّنة تسعى لإيصالها.
ويعاني السوريون أوضاعًا اقتصادية ومعيشية غاية في الصعوبة، ينخفض أمامهما إقبالهم على الدفع لمصلحة وسائل الإعلام، فبحسب تقرير صادر عن "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية"، في 14 من أيلول الحالي، فإن تسعة من بين كل عشرة أشخاص يعيشون تحت خط الفقر.
ويرى سليمان النايف، وهو صاحب مكتبة في مدينة الرقة، أن الأخبار المأجورة خارج تفكير السوريين جراء الأزمة الاقتصادية التي يعيشونها، مضيفًا أن السوريين يبحثون عن سبل تأمين المستلزمات الأساسية لحياتهم اليومية، والأخبار المأجورة خارج سلّم الأولويات التي يركّزون عليها.
ويؤكد يوسف (25 عامًا)، من سكان درعا، عدم استعداده للدفع من أجل أي محتوى، لأسباب تتعلق بالوضع المادي، موضحًا أنه يتابع المواقع المجانية للتزوّد بالأخبار والمعلومات.
بينما تقول رقية المصطفى، خريجة قسم الأدب العربي، إنها بالكاد تستطيع تأمين تكاليف الإنترنت للدخول إلى حسابها عبر "فيس بوك"، وتتجنب فتح المقاطع المصوّرة لأنها تتطلب رصيدًا أكبر.
وتوضح رقية أنها تدفع ثمن مشاهدتها وقراءتها لمحتوى وسائل التواصل الاجتماعي، ولن تستطيع دفع أي مبلغ إضافي للحصول على مادة أو معلومة تضاف إلى دفعها ثمن الاتصال بالإنترنت.
رياض المحمد، شاب سوري مقيم في إدلب، يؤكد عدم استعداده للدفع لوسائل الإعلام بسبب غياب المصداقية برأيه، مشيرًا في الوقت نفسه إلى بعض البرامج التي تنتجها وسائل إعلام معارضة للنظام، وتنطلق في تغطياتها من الداخل السوري، معتبرًا أن هذه النوعية من البرامج تستحق الدفع في سبيل متابعتها، في حال توفرت لدى الشخص القدرة على الدفع.
وأظهر استبيان أجراه "برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية" (HNAP)، بالاشتراك مع "الأمم المتحدة للتنمية"، و"مجموعة التعافي المبكر وسبل العيش" في شمال غربي سوريا، "الحرمان الاقتصادي" الذي يعيشه الناس في سوريا، موضحًا أن 70% من الرجال، و61% من النساء، عاطلون عن العمل، و18% فقط من الرجال الذين عملوا في الأشهر الثلاثة الماضية يعملون بدخل منتظم.
ويرى مصعب العبد الله، من سكان منطقة الباب في ريف حلب، أن الأخبار متاحة بالمجان، وليس مضطرًا للدفع من أجل أخبار القتل والحرب والدمار، لافتًا إلى احتمالية تغيير رأيه في حال كان المحتوى الإعلامي فريدًا وحصريًا.
ويقول مصعب، إن "الإعلام السوري بشكل عام يكرر الأخبار نفسها يوميًا منذ عشر سنوات. لا شيء جديدًا يستحق المتابعة".
وقلّصت وسائل التواصل الاجتماعي من الحاجة إلى متابعة الوسيلة الإعلامية لمطالعة الأخبار أو الاطلاع على المحتوى الإعلامي والإخباري، من خلال إمكانية نسخه ونشره عبر صفحات في مواقع التواصل دون الحاجة للوصول إلى الموقع الأصلي لمعرفة الخبر أو المعلومة حتى لو كان مجانيًا، رغم تعارض ذلك مع أخلاقيات العمل الصحفي.

فرص "ضعيفة" أمام الإعلام السوري

يرى الباحث في الإعلام بجامعة "بروكسل" يزن بدران، أن فرص وسائل الإعلام السورية لخلق مصادر تمويل جديدة بعيدة عن تمويل المانحين "ضعيفة جدًا"، فتمويل الإعلام السوري والعربي بشكل أعم يمر عبر ثلاث طرق حاليًا.
وهذه الطرق: تمويل حكومات، بشكل مباشر أو غير مباشر، مثل تلفزيون "سوريا"، وتمويل خاص من رجال أعمال أو أثرياء، كما هي الحالة في تلفزيون "أورينت"، وتمويل المنظمات المانحة كما في صحيفة "عنب بلدي"، إذ لا توجد وسيلة إعلامية لا يمر تمويلها الأساسي بإحدى هذه الطرق، بحسب ما قاله بدران لعنب بلدي.
وهناك تجارب عديدة من دول المنطقة للتفكير بمصادر تمويل ثانوية تدعم العمل التحريري، كتقديم خدمات تحريرية أو تقنية مأجورة لأطراف ثالثة، كتنظيم فعاليات، أو إطلاق برامج عضوية.
ولكن في أغلب الأحيان، فإن السياق السياسي "الشديد التقييد" يفرض نفسه كعقبة أساسية أمام هذه التجارب، ولذلك من الصعب تقييمها، وحتى على هذه المستوى، الإعلام السوري يبقى أقل تطورًا وتمرسًا من التجارب الإعلامية في تونس أو مصر أو لبنان أو الأردن.

الجمهور ليس قادرًا

الباحث يزن بدران يرى أن هناك الكثير من العوامل التي تعوق وتقف عقبة أمام تشكيل سوق إعلامية لها القدرة على دعم مؤسسات إعلامية.
وأوضح الباحث، في حديثه إلى عنب بلدي، أن السياق السياسي والاقتصادي والإداري للجمهور السوري، وتجزئة الجمهور بين الداخل والخارج، بالإضافة إلى تجزئته في سوريا نفسها، إلى جانب انهيار القدرة الاقتصادية بعد سنوات من الصراع العسكري واللجوء، يحول دون دعم الجمهور السوري لوسائل الإعلام، إلى جانب انعدام الاستقرار على المستوى الشخصي والإداري لفئة واسعة من هذا الجمهور.
ويشير الباحث إلى وجود حالة ضعف فني في الكوادر السورية المنخرطة في العمل الصحفي، موضحًا أن هذا الضعف ليس محصورًا بالمستوى الفني والتقني، بل بالإداري أيضًا.
ورغم التطور الذي شهدته السوق الإعلامية خلال السنوات الماضية، فإن البنية الإدارية للمؤسسات الإعلامية، التي تتجنب المخاطرة، وبسبب ذلك تتجنب الاستثمار في الابتكار، لها دور في هذا الضعف، بحسب بدران.

أثر التمويل على عمل الإعلام في الحالة السورية

أسهم انفتاح قطاع الإعلام أمام الملكية الخاصة في السنوات الأخيرة في تنويع التغطية الإعلامية، ومع ذلك، في معظم الحالات، اتبع هذا الانفتاح أنماطًا ثابتة لملكية الوسائط التي تم "الاستيلاء عليها".
إذ اشترى مالكو وسائل الإعلام الخاصة المتوافقة مع الأنظمة بعض المنافذ الإخبارية بشكل مباشر، في حين أن المحسوبية وغيرها من الأشكال المعقدة للاستقطاب تمنح المصالح الخاصة السيطرة على الروايات الإعلامية بطرق أكثر دقة، بحسب تقرير صادر عن مركز "الدعم الدولي للإعلام" (CIMA).
وقال التقرير، إن الاستيلاء على وسائل الإعلام يعد إحدى العقبات الرئيسة أمام ممارسة الصحافة المستقلة المستدامة، مشيرًا إلى نقص في المعلومات حول ملكية وسائل الإعلام وتمويلها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
ويجب البحث عن طرق بديلة للتمويل العام لوسائل الإعلام والصحافة للحفاظ على التعددية في سوقها وتعزيزها.
ويكون ذلك من خلال تخصيص الدعم لمؤسسات إعلامية معيّنة من قبل هيئات مستقلة عن الحكومة، كما يمكن البحث عن مصادر التمويل الخارجة عن سيطرة السياسيين، بحسب بحث "كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية".
وهناك عدة طرق يؤثر بها التمويل على العمل الصحفي داخل المؤسسات السورية، ولكن في أغلب الحالات هذه التأثيرات تتقاطع وتتفاعل مع عوامل أخرى، سياسية بشكل أساسي، واجتماعية بشكل أكثر ثانوية، بحسب الباحث في الإعلام بجامعة "بروكسل" يزن بدران.
وأوضح بدران أن عمليات التمويل قد يكون لها تأثير مباشر على المحتوى الإعلامي للمؤسسة وعلى خطها الصحفي، بطرق لا تخلو من "الفجاجة" في السياق السوري، لتطابق المصالح والاتجاهات السياسية، التي قد تختلف من يوم إلى آخر، للجهة الممولة، أو المصالح الاقتصادية، خاصة في حال كان التمويل من جهة خاصة، ويختلف هذا التأثير المباشر بحسب طريقة التمويل والطرف الممول.
ويكون التأثير غير المباشر، وهو الأعم، على مستوى الهيكليات الإدارية والفنية في المؤسسات الإعلامية، وطرق تنظيمها، والقيم والعلاقات الداخلية التي تنشأ وتتطور داخلها.
ومصادر التمويل، والشروط الإدارية، والفنية، والتقنية، التي يضعها هذا التمويل على عمل المؤسسة الإعلامية وتفاعلها مع الأشخاص الفاعلين داخل المؤسسة، ومع السياق السياسي، لها دور أساسي في تشكيل هوية المؤسسة والديناميكيات الداخلية الناظمة لعملها (الرسمية منها وغير الرسمية)، مثل العلاقة بين الجسم الصحفي والإداري في المنظمة، والاستقلالية (الفعلية) للعاملين في المؤسسة ولخطها التحريري، والاستقرار المادي والوظيفي للعاملين في المؤسسة، ونظم مراقبة الجودة داخل المؤسسة.

أربعة عناصر للنجاة مع تبدل "مزاج المانحين"

يبدو أن ندرة مصادر التمويل المستدام، وهو القاعدة الاقتصادية لوسائل الإعلام السورية المستقلة في المنفى، إحدى أهم نقاط ضعفها، وعامل رئيس في إغلاقها، إذ تعتمد وسائل الإعلام في المنفى تلقائيًا على المانحين، مع وجود إمكانيات قليلة جدًا لتوليد مصادر بديلة للتمويل خلال فترة زمنية طويلة، إذا أرادت البقاء مستقلة عن عواصم دول الشتات التي ربما تكون مشحونة سياسيًا، بحسب ورقة إحاطة نشرتها المؤسسة الدولية لدعم وسائل الإعلام (IMS)، في تشرين الثاني 2020.

وأوضحت الإحاطة، أنه رغم إمكانية إنشاء عملية إعلامية أصغر حجمًا وأقل تكلفة في العصر الرقمي، فالاعتماد على دعم المانحين هو السائد، وليس هناك بديل مجدٍ.

وبينما تشكّل الإيرادات الناتجة عن الإعلانات دائمًا جزءًا صغيرًا من إجمالي الموارد المالية اللازمة، لم تجد الإحاطة أي أمثلة على التمويل الجماعي الجماهيري الذي وفّر أموالًا كافية على مدى فترة من الزمن.

ومع وجود "فرصة ضئيلة جدًا" لتوليد الدخل الذي من شأنه أن يقلل من هذه الاعتمادية التي توصف أحيانًا بـ"التبعية للجهات المانحة"، يقدم المانحون التمويل عادة على التدخلات القصيرة المدى (لمدة عام واحد)، في حين يتطلب التطوير المهني الالتزام بالتمويل على المدى الطويل، فمن السهل الحصول على أموال الطوارئ في بداية عمليات وسائل الإعلام المستقلة، لكن التخطيط الاستراتيجي والتطوير يتطلبان مصادر تمويل ثابتة.

وفي سوريا، ظهرت بعض الجهود للبحث عن أشكال أخرى من التمويل (مثل المحتوى التسويقي، والتمويل الجماعي، والتبرعات)، لكنها ظهرت كتصورات مستقبلية أكثر من كونها استراتيجية مجدية للنجاح بالاستمرار بالعمل اليوم.

وأثّر تغيير أولويات الجهات المانحة في أثناء الصراع، والقرارات اللاحقة التي اتخذها بعض أكبر المانحين في إعطاء الأولوية لمجالات أخرى، بشكل كبير على نجاة وسائل الإعلام السورية، فبينما استمرت بعض الوسائل بالعمل بكامل طاقتها، يحاول بعضها الآخر البقاء على قيد الحياة.

وحددت إحاطة المؤسسة الدولية لوسائل الإعلام أربعة عناصر رئيسة لعبت دورًا في نجاة وسائل الإعلام السورية، وهي:

حجم المنظمة: بعض وسائل الإعلام التي نجت، مع وجود بعض الاستثناءات القليلة، هي منظمات صغيرة الحجم، يتراوح عدد الموظفين الأساسيين لديها عادة بين خمسة وعشرة أشخاص. وعلاوة على ذلك، لا تملك العديد من وسائل الإعلام مكاتب، ويمكنها تجنب التكاليف الثابتة مثل الإيجار والنفقات العامة الأخرى. وتميل بعض الوسائل إلى إبقاء عدد موظفيها الأساسيين صغيرًا جدًا من أجل الحفاظ على المرونة والتكيف مع الظروف، وتستخدم المنح الصغيرة لإنتاج المزيد من المحتوى.

تنويع مصادر التمويل: تعد القدرة على تأمين التمويل، وخاصة التمويل الأساسي من أكثر من جهة مانحة، أحد العوامل المهمة للنجاة والاستمرار في العمل، حيث يعطي هذا التنوع المنظمة مساحة للمناورة إذا قرر أحد المانحين الانسحاب، وفي الوقت نفسه، يسمح لها ببناء هياكل تنظيمية أقوى على المستويين الإداري والمالي.

حاولت العديد من وسائل الإعلام تجريب مصادر أخرى للدخل، مثل: المحتوى التسويقي وتبرعات الجمهور، وكان نجاحها محدودًا، وتخطط أخرى لاستراتيجيات أكثر تفصيلًا وتنظيمًا، لكن لم توضع موضع التنفيذ بعد.

وعلى العموم، حتى إذا فشلت هذه الجهود التي كانت تهدف إلى تغطية نسبة صغيرة من الميزانية، فالعديد من الصحفيين السوريين يعتبرونها محاولات لتخفيف اعتمادهم على المانحين، ولتعزيز جهودهم في تنظيم المشاريع بدلًا من كونهم متلقين سلبيين للتمويل الخارجي.

قدرات العلاقات العامة: تعمل وسائل الإعلام في المنفى في بيئة عالمية، يعد فيها وجود كفاءات معيّنة أمرًا محوريًا، مثل التواصل مع الجهات المانحة، ومنظمات الدعم، وكتابة المقترحات، وعمليات التدقيق، وتعزيز صورة المنصة، وبناء التعاون.

الهوية التحريرية: تحتل كيفية تصميم المنافذ لهوية الوسيلة التحريرية وتطوير صورتها ومكانتها دورًا مهمًا.

ونظرًا إلى عدم قدرة وسائل الإعلام في المنفى على التنافس مع وسائل الإعلام الراسخة من حيث جمهورها وحجم المحتوى الإعلامي الذي تنتجه، فإن قدرتها على بناء مكانة بارزة وتقديم خدمات محددة غالبًا تساعدها على جذب الأموال، وتكوين جمهور مخلص، حتى وإن كان صغير الحجم.

مسارات "مثمرة" من تجارب عربية

في كانون الأول 2018، استضافت "الشبكة العالمية للصحافة الاستقصائية" نقاشًا مع مؤسسي أربع وسائل إعلام عربية ناشئة، هي "مدى مصر"، و"حبر"، و"انكفاضة"، ودرج"، حول نماذج التمويل للصحافة المستدامة خلال مؤتمر في الأردن، تحدثوا فيه عن الطرق التي ابتكروها من أجل البقاء والنمو.

وقال تقرير صادر عن الشبكة بعنوان "كيف تدفع الضرورة الابتكار الإعلامي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، في 3 من كانون الثاني 2019، إنه كان على كل من المؤسسات الأربع إيجاد طرق لخدمة جمهورها بناء على الخصائص الفريدة لسوقها المستهدفة، بالإضافة إلى موظفيها، والتكنولوجيا المتاحة، والترتيبات المصرفية والدفع، والبيئة السياسية. وتتلخص الحلول التي توصلت إليها، بحسب التحديات الفريدة لكل مؤسسة، في مسارات يمكن أن يجدها الآخرون "مثمرة"، بحسب التقرير، وهي:

– تطوير نموذج تجاري بمزيج من إيرادات الإعلانات والقرّاء، والاعتماد على التبرعات من المنظمات الغربية على المدى القصير.

– اختيار نموذج للصحافة غير الهادفة للربح، مدعوم بشكل كامل تقريبًا من قبل المؤسسات والمنظمات غير الربحية.

– الجمع بين المنح والإيرادات من التدريب ومساحة العمل المشترك، وتطوير تطبيق لمؤسسات إخبارية أخرى لإنتاج محتوى وسائط متعددة.

– اعتماد نموذج هجين للإعلانات المحلية مع الاعتماد على دعم المؤسسات والمنظمات غير الحكومية.

"مدى مصر"

تحصل صحيفة "مدى مصر" الرقمية على 80% من تمويلها من مؤسسات مختلفة ومنظمات غير ربحية، وتأتي بقية التمويل من خدمات تحريرية وترجمة، وتدريب وفعاليات، وإعلانات وعلاقات عامة كاملة الخدمات، تقدم حلول تسويق تقليدية ومتكاملة ووسائط ذات علامة تجارية، وفرص ترفيه، وخدمات تسويق تجريبية، وتنشيط الفعاليات، وحملات "الويب" الرقمية، بحسب ما نقله التقرير عن المؤسسة المشاركة ورئيسة تحرير الصحيفة، لينا عطا الله.

"انكفاضة"

ذكر تقرير الشبكة أن جزءًا من نموذج الإيرادات للمؤسسة الأم لموقع "انكفاضة" التونسي الذي أُسس عام 2014، "غير معتاد"، إذ امتلكت المؤسسة مكتبًا فيه مساحة أكبر من حاجتها، وبدأت بتأجير المساحة الزائدة للآخرين للعمل المشترك والتدريب والفعاليات الأخرى.

وتوجهت المؤسسة لأعمال الفعاليات، وأنشأت مواقع إلكترونية لكل فعالية من فعاليات عملائها.

وبحسب الصحفي المؤسس في الموقع وليد الماجري، فإن 60% من مصادر إيرادات المؤسسة لعام 2018 قادمة من الإيجار وأعمال الفعاليات، و35% قادمة من "مؤسسات المجتمع المفتوح"، والباقي من مصادر أخرى.

"درج"

تعمل منصة "درج" الإلكترونية على نموذج تمويل هجين، تنتج فيه بعض المقالات المتعلقة بنمط الحياة والمحتوى المدعوم الذي "يروق" للمعلنين الذين لا يريدون عرض رسالتهم في سياق القصص المتعلقة بالسياسات المثيرة للانقسام، بحسب تصريحات عليا إبراهيم للشبكة، وهي شريكة مؤسسة ورئيسة مجلس إدارة المنصة.

نماذج تمويل بديلة لوسائل الإعلام المستقلة

سلّطت دراسة للباحثة زنوبيا إسماعيل بعنوان "تعزيز الاستقلال المالي للمؤسسات الإعلامية المستقلة"، صادرة في 9 من تموز 2018 عن جامعة "برمنغهام" الإنجليزية، الضوء على نماذج التمويل التي يمكن أن تساعد المؤسسات الإعلامية المستقلة في البلدان النامية، والتي تعتمد بشكل أساسي على المنح، في أن تصبح مستدامة ماليًا.

وتحصل بعض المؤسسات الإعلامية المستقلة في الشرق الأوسط وآسيا وأمريكا اللاتينية على إيرادات من الإعلانات أو الرعاية أو الأنشطة التكميلية مثل الخدمات الاستشارية والعلاقات العامة ومبيعات الكتب، ومع ذلك لا يمكن تحديد ما إذا كانت نماذج الإيرادات هذه مستدامة، بحسب الدراسة.

المبيعات

ذكرت الدراسة أن نموذج المبيعات التقليدي حقق إيرادات من خلال بيع المنشورات أو المحتوى، لكن المحتوى أصبح رقميًا بشكل متزايد، ومن الصعب على وسائل الإعلام فرض رسوم على الوصول إليه.

ومن بعض الأمثلة على نماذج البيع البديلة المستخدمة من قبل وسائل الإعلام المستقلة في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، العضوية التي تُعد أكثر فاعلية من أنظمة حظر المحتوى غير المدفوع (جدران الدفع)، بحسب الدراسة، لأنها يمكن أن تقدم المزيد من مزايا الاتصال، مثل الاتصال بمجتمع أعضاء آخرين، والاشتراكات، ومبيعات النسخ المطبوعة من الصحف عبر الأكشاك.

"جدران الدفع" أو نظام حظر المحتوى غير المدفوع، خاصية إلكترونية ينفذها ناشرون رقميون عبر المواقع الإلكترونية، تتطلب الدفع المالي من قبل المشتركين مقابل الوصول إلى المحتوى المنشور.

وعادة ما تكون الإيرادات من الاشتراكات المدفوعة هي هدف الناشرين من اعتماد هذا النظام.

توجد ثلاثة نماذج من نظام "جدران الدفع":

جدران دفع "قوية"، لا تسمح بمحتوى مجاني، وتتطلّب اشتراكًا مدفوعًا قبل التمكّن من الوصول إلى أي محتوى عبر الموقع.

جدران دفع "ناعمة"، تسمح للمستخدم بالوصول إلى عدد محدد من المقالات قبل طلب الاشتراك المدفوع.

جدران الدفع "الأكثر ليونة" (مزيج)، تسمح بالوصول المجاني إلى محتوى محدد، مع الاحتفاظ بالمحتوى المتميز للوصول إليه مقابل الدفع.

الإعلانات

تعد الإعلانات نموذج التمويل التقليدي للمؤسسات الإعلامية، لكن الإيرادات من هذا النموذج تنخفض، بحسب الدراسة. وتواجه وسائل الإعلام المستقلة في الدول النامية ثلاثة تحديات تشغيلية عند استخدامها هذا النموذج، هي إقناع المعلنين بالدفع في الوقت المحدد، وتقييد اللغة فرص بيع المحتوى لوسائل الإعلام الرئيسة، وتحديات الموارد البشرية عند توظيف وسائل الإعلام الأشخاص الذين لديهم خلفيات في الصحافة أو حقوق الإنسان في مقابل الأعمال التجارية.

نماذج تمويل هجينة

أوضحت الدراسة أن وسائل الإعلام المعارضة تكافح لكسب الدخل من المحتوى، ومن المرجح أن تكسب إيرادات من الأعمال التجارية الجانبية التي تكمل الأنشطة الإعلامية.

ويمكن تحقيق إيرادات الإعلانات المتقاطعة والشراكة من شركة مظلة أو شركة شقيقة للربح، كإمكانية دمج منفذ إعلامي غير هادف للربح مع شركة استشارية للاتصالات، وإمكانية تحويل الإيرادات من الكيان التجاري إلى الكيان الإعلامي غير الهادف للربح من خلال تمويل المنح.

التمويل الجماعي

يعمل التمويل الجماعي من خلال إدارة حملة لجمع التبرعات، تجمع مبالغ كبيرة من التبرعات الفردية الصغيرة نسبيًا، ولديها القدرة على التغلّب على فجوات التمويل.

وبيّنت الدراسة أن حملات التمويل الجماعي لوسائل الإعلام التي تركّز على العالم النامي يمكن أن تنجح عندما ترتبط بمشروع أو نشاط معيّن وتستخدم مواقع تمويل دولية.

التبرعات

حققت بعض المؤسسات الإعلامية المستقلة العاملة في البلدان النامية نجاحًا محدودًا في جمع الأموال من تبرعات الأفراد.

وتُعد اللامبالاة والفقر مشكلتين رئيستين في عدم استخدام التبرعات كشكل ثابت من الدخل، حتى طلبات التبرعات الصغيرة ليست فعالة، إذ إن الجمهور المستهدف أكثر استعدادًا للتبرع بالمال للمنظمات الإنسانية بدلًا من المؤسسات الإعلامية، بالإضافة إلى التحديات اللوجستية التي تتعلق بالخدمات المصرفية عند جمع الأموال.

قرارات "المركزي" تطوّع اقتصاد سوريا لمصلحة النظام

عنب بلدي – جنى العيسى

مصرف سوريا المركزي (Getty)

يصدر مصرف سوريا المركزي، منذ مطلع أيلول الحالي، العديد من القرارات التي تخدم مصالح النظام الاقتصادية، بتجميد الأموال في خزائنه وتعويض احتياطي الدولار.

وفي 31 من آب الماضي، فرض المصرف شروطًا جديدة على عمليات تمويل المستوردات التي يُقدمها، كما أصدر قرارًا يقضي بتعهد إعادة قطع التصدير بنسبة 50%.

وفي أحدث تعميماته، قرر المصرف اقتصار إمكانية تنفيذ عمليات السحب النقدي لغير صاحب العلاقة على تقديم "وكالة مصرفية خاصة" تنظّم بحضور الطرفين في المصرف حصرًا.

تلحق هذه القرارات تبريرات من "المركزي"، منها ضبط سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي، أو ضبط القرارات المتعلقة بالاستيراد والتصدير.

تحاول عنب بلدي في هذا التقرير ذكر الأهداف المحتملة التي يريد المصرف تحقيقها من فرض العمل بتلك القرارات، وآثارها على المعنيين بها.

تجميد الأموال في خزائنه

طالب مصرف سوريا المركزي بعدم قبول تنفيذ عمليات السحب النقدي لغير صاحب العلاقة، من الحسابات المفتوحة لدى المصارف بموجب الوكالات العامة أو الخاصة المنظمة لدى الكاتب العدل، بغض النظر عن صيغتها وصلاحيات الوكيل فيها.

وبحسب التعميم الصادر عن المصرف، تقتصر إمكانية تنفيذ السحوبات التي تتم من غير صاحب الحساب، على تقديم "وكالة مصرفية خاصة" حسب النموذج المعتمد لدى كل مصرف، بحسب ما نقلته وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا)، في 2 من أيلول الحالي.

وتُنظم الوكالة المصرفية ضمن المصرف الذي يودع به صاحب الحساب أمواله، من قبل موظفي المصرف وبحضور الوكيل والموكل.

وبرر المصرف قراره بأنه يأتي بسبب الإشكالات القانونية الحاصلة من استخدام الوكالات المنظمة لدى الكاتب العدل في الأعمال المصرفية، ولا سيما تلك المتعلقة بالتزوير أو باستخدام الوكالات العامة.

كما اعتبر أن عمليات السحب النقدي من الحسابات المصرفية مخاطرها مرتفعة، إذ "يمكن استغلال الأموال المسحوبة بتمويل العمليات المشبوهة في ظل صعوبة رقابتها من قبل الجهات ذات الصلة، ولا سيما عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب".

بينما يرى الدكتور في العلوم المالية والمصرفية فراس شعبو، أن هدف المصرف من فرض إجراء الوكالة المصرفية يتمثل بتجميد أموال حسابات محددة، وتجفيف السيولة في خزائن المصارف، ممن لا يمكن لهم تنفيذها بالشروط الجديدة لها، كالموجودين خارج سوريا أو حسابات الغائبين والمفقودين.

وأوضح شعبو، في حديث إلى عنب بلدي، أن هذا الإجراء يؤدي بشكل أو بآخر إلى ضبط أسعار صرف الليرة السورية.

وتجفيف السيولة، هو إجراء اقتصادي تحدّ فيه سلطات الدولة من كمية السيولة المعروضة في السوق، عبر إجراءات منها تحجيم التوسع في الإقراض، وحصر السيولة المالية في المصارف، ورفع البنوك المركزية الاحتياطي الإلزامي للبنوك العاملة في الدولة.

وتهدف هذه الإجراءات إلى ضبط أسعار الصرف، ومحاربة التضخم الناجم عن زيادة كتلة المعروض النقدي.

تتطلب الوجود في سوريا

كما لفت شعبو إلى أن مصرف سوريا المركزي صار يستخدم أساليب وأدوات نقدية "غير تقليدية"، للحد من السيولة، بهدف ضبط أسعار الصرف، الأمر الذي ينعكس مباشرة وبشكل سلبي على المواطنين.

إذ كان العديد من الأشخاص يستفيدون من تحريك حسابات أصحاب الأموال هذه عبر استخدامهم الوكالات السابقة، في حين يتطلب إجراء الوكالة المصرفية الجديدة وجود صاحب الحساب في سوريا.

وسيضطر العديد من أصحاب الأموال المقيمين في الخارج إلى تكلّف عناء السفر، إذا لم يكن لديهم أي أسباب سياسية أو أمنية تمنعهم من الدخول إلى سوريا أصلًا، لضمان عدم تجميد أموالهم، بينما ستُجمد حسابات العديد من الغائبين بالتأكيد، وفقًا لشعبو.

"تعويض الدولار وتراكمه"

في 31 من آب الماضي، أصدر مصرف سوريا المركزي قرارًا يقضي بتعهد إعادة قطع التصدير بنسبة 50%، الذي ألزم المُصدّر بتوقيع تعهد لدى أحد المصارف المحلية ببيعه 50% من قيمة البضاعة المصدّرة للخارج إلى المصرف المنظم للتعهد، وفق نشرة المصارف والصرافة في تاريخ التسديد، مضافًا إليها "علاوة تحفيزية" تحدد بشكل يومي من قبل المصرف المركزي.

وأوضح القرار أنه بالنسبة لنسبة الـ50% المتبقية، فسيكون الخيار للمُصدّر، إما الاحتفاظ بها، وإما تمويل مستورداته، وإما بيعها عبر القنوات المصرفية أصولًا.

الباحث الاقتصادي خالد تركاوي أوضح، في حديث إلى عنب بلدي، أن "المركزي" عبر فرضه لهذا القرار، يحاول تعويض نفاد القطع الأجنبي ويلجأ إلى تراكمه في خزائنه، بالاستعانة بالتجار.

ويعتقد تركاوي أن تكون للقرار آثار سلبية عديدة على المصدّرين، الذين قد يحاولون الالتفاف على المصرف للتهرب من تلك الآثار.

وقد يلجأ بعض المصدّرين إما إلى التلاعب في قيمة البضاعة المصدّرة أو كيفية تسلّم ثمنها، وإما سيتوقفون عن التصدير كُليًا نظرًا إلى حجم الخسارة التي سيتعرضون لها نتيجة إعادة القطع بسعر دولار منخفض، بحسب الباحث خالد تركاوي.

كما من الممكن أن يقوم بعض المصدّرين كخيار أخير برفع سعر تلك البضائع للحد من حجم خسارتهم، الأمر الذي سينعكس على استهلاكها وتنافسيتها، وفقًا لما يرى تركاوي.

وفي 6 من أيلول الحالي، نقل نائب رئيس لجنة التصدير في "اتحاد غرف التجارة"، فايز قسومة، في حديث إلى صحيفة "الوطن" المحلية، نية بعض المصدّرين توقفهم عن التصدير بعد صدور هذا القرار، معتبرين أن تعهد إعادة قطع التصدير "له صيت سيئ".

وبحسب وصف المصدّرين، فقد عرّض القرار سابقًا بعض المصدّرين للحبس أو دفع غرامات أو حتى جعلهم يعملون بالحد الأدنى من الأرباح.

من جانبه، أوضح عضو لجنة "تجار ومصدّري الخضار والفواكه" بدمشق محمد العقاد، أن لقرار المصرف العديد من السلبيات التي ستؤدي "حتمًا" إلى تخفيض كميات التصدير، نتيجة التعقيدات المصرفية الحالية والروتين، مشيرًا إلى أن "المصدّرين متوقفون عن التصدير منذ صدور القرار".

"محسوبيات لدعم بعض التجار"

فرض مصرف سوريا المركزي شروطًا جديدة على عمليات تمويل المستوردات التي يُقدمها، سيُعمل بها حتى شباط 2022.

واشترط قرار المصرف، الصادر في 31 من آب الماضي، تمويل مستوردات القطاعين الخاص والمشترك عن طريق حساب المستورد المفتوح بالقطع الأجنبي في أحد المصارف العاملة في سوريا، أو من حسابات المستورد المصرفية الموجودة في الخارج، أو عبر المصارف السورية المرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي، أو إحدى شركات الصرافة.

وأوضح القرار أن تمويل المستوردات عن طريق المصارف سيقتصر على المواد التي يسمح مصرف سوريا المركزي بتمويل استيرادها.

وطالب القرار الأمانات الجمركية بعدم تخليص البضائع المستوردة إلا بعد تقديم المستورد الثبوتيات اللازمة، كما شدد على أن ترسل الأمانات الجمركية صورة طبق الأصل عن جميع الوثائق مع نسخة إجازة الاستيراد، إلى فرع المصرف المركزي المعني أصولًا.

الباحث الاقتصادي خالد تركاوي، يعتقد أن هدف المصرف الظاهري من فرض هذا القرار، محاولة ضبط المسائل التي تتعلق بالاستيراد والتصدير.

بينما تتجه الممارسة على أرض الواقع نحو التضييق على بعض التجار لمصلحة تجار آخرين ربما يكونون مقربين من النظام، وفقًا لتركاوي.

وأوضح تركاوي أن النظام سيتساهل مع بعض التجار ويقيّد بعضهم الآخر، ما سيصب في النهاية بمصلحة التجار المحسوبين على النظام، على حد قوله.

عضو غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق، اعتبر أن هذا القرار سيتسبب بخروج العديد من الصناعيين والتجار من نشاطهم الاقتصادي، بسبب عدم قدرتهم على تحقيق المعايير التي حددها القرار لتمويل مستورداتهم.

وأضاف الحلاق، في حديث إلى صحيفة "الوطن" المحلية، في 1 من أيلول الحالي، أن القرار سيسهم في رفع أسعار المستوردات، عبر تعزيزه حالة "التفرد في السوق"، في حالة استفادة بعض المستوردين من شروطه وقدرتهم على تحقيق محدداته، ما سيؤدي إلى احتكار بعضهم لتلك المستوردات.

ويرى الدكتور في العلوم المالية والمصرفية فراس شعبو، أن زيادة التضييق على التجار وأصحاب الأموال ستضاعف رغبة الكثيرين منهم بالهجرة خارج سوريا.

وأوضح شعبو أن قرارات النظام الأخيرة تزيد وطأة الحالة الاقتصادية السيئة على المواطنين، وتعزز مشكلة عدم الثقة بين المواطنين منهم أصحاب الأموال وبين الليرة والاقتصاد "المتهالك" ككل.

دولار أمريكي ▼ مبيع 3440 شراء 3490 | يورو ▲ مبيع 4060 شراء 4124 | ليرة تركية ▲ مبيع 401 شراء 412
الذهب 21 ▲ 175,302 الذهب 18 ▲ 150,348 | المازوت = 180 | البنزين = 475 | الغاز = 2750 (للجرة) | السكر (ك) = 500 | الرز (ك) = 600

اللاجئ السوري وموظفو الدولة في تركيا.. آثار الخوف القديم

ضباط الشرطة يوقفون المركبات لفحص الوثائق خلال "إغلاق كامل" بسبب جائحة "كورونا" في مدينة اسطنبول بتركيا – 30 نيسان 2021 (رويترز)

عنب بلدي – حسام المحمود

"عندما أرى عناصر الشرطة في الطريق، أول ما يخطر ببالي أنني أحمل وثيقة الحماية المؤقتة في حقيبتي، وفي حال استمروا بالنظر إليّ أنظر إلى نفسي أنا أيضًا، لأتحقق من أنني (نظامية) ثم أتابع السير في طريقي بشكل طبيعي" .

بهذه الكلمات تعبّر مخبرية الأسنان خنساء المنلا (24 عامًا)، في حديث إلى عنب بلدي، عن مخاوفها من التعامل مع موظفي الدولة المدنيين والأمنيين في بلد لجوئها، تركيا.

تعزو الشابة خوفها من الشرطة إلى تذكّرها قوات الأمن السوري، إذ يشكّل عناصر الأمن في سوريا مصدر قلق ورعب، ويبدو عليهم اللؤم والقسوة، بحسب تعبيرها.

وقفت الأجهزة الأمنية والعسكرية خلال الثورة السورية، التي اندلعت في آذار من عام 2011، إلى جانب النظام السوري، مشكّلة أداة لقمع الشارع المطالب برحيل النظام، ووسيلة لتغذية السجون بنحو 131 ألف معتقل لدى النظام، وفق توثيقات "الشبكة السورية لحقوق الإنسان" بحسب تقريرها الصادر في 30 من آب الماضي.

قالت خنساء، "حين أذهب إلى مؤسسة حكومية أيضًا أتمنى الانتهاء من عملي بسرعة لأغادر المكان، وأخشى إذا اضطررت للمراجعة لسبب ما من نقص غير مقصود في أوراقي، خصوصًا إذا كان الموظف عجولًا أو غاضبًا، ما يسبب توتر المراجع".

ويشكّل عدم تعلم اللغة التركية بالنسبة للشابة مصدرًا معززًا لهذه المخاوف، إذ تخشى أن يسألها الموظف أي سؤال لا تدرك معناه فتقدم إجابة خاطئة قد تعرقل معاملتها، أو تتسبب بمشكلة.

ومع تصاعد الأعمال العسكرية في سوريا، لجأ إلى تركيا ملايين السوريين، ما زال يقيم ثلاثة ملايين و658 ألفًا و16 شخصًا منهم في تركيا، بحسب إحصائيات المديرية العامة لإدارة الهجرة حتى 17 من أيلول الحالي، لم يتعلم جميعهم اللغة التركية.

امتلاك اللغة لا يلغي المزاجية

ترى ولاء رحيباني (26 عامًا)، وهي مترجمة في قناة "Atv" التركية، أن للغة دورًا كبيرًا في تسهيل الاحتكاك بالموظفين، وتسيير المعاملات الشخصية، لكن الأمر لا يتوقف على اللغة، مشيرة إلى مزاجية الموظفين التي قد تعرقل تسيير المعاملة حتى لو كان الشخص يتقن التركية.

وقالت الشابة، "أحيانًا أشعر بالخوف من مراجعة دوائر الدولة رغم حصولي على الجنسية التركية وتحدثي التركية بطلاقة، بسبب مزاجية الموظفين، لكنني لا أذكر أنني فشلت في التعامل مع الموقف في أي مرة".

وحول مدى تصاعد أو ثبات هذه الهواجس والمخاوف من موظفي الجهات الرسمية، أكدت ولاء خلال حديثها إلى عنب بلدي، أن خوفها تفاقم بعد الأحداث الأخيرة التي عاشها اللاجئون السوريون في العاصمة التركية أنقرة.

وفي 11 من آب الماضي، شهدت منطقة ألتنداغ في أنقرة أعمال شغب واعتداءات طالت لاجئين سوريين، على خلفية شجار بين مجموعتي أتراك وسوريين، أدى إلى مقتل شاب تركي وإصابة آخر.

وهجمت حينها مجموعات من الأتراك على منازل السوريين في المنطقة، واستخدم المهاجمون العصي والحجارة لإحداث أضرار بها إلى جانب أماكن عملهم وسياراتهم، بحسب ما نقلته صحيفة "يني شفق" التركية، حينها.

كما تداول ناشطون ورواد في مواقع التواصل الاجتماعي مقاطع مصوّرة تظهر الهجوم على منازل السوريين والاعتداءات بحقهم، وعدم تدخّل عناصر الشرطة لوقفها.

ولا تشعر ولاء بأي مشاعر خوف عند رؤية عناصر الشرطة التركية في الطرقات، مفسرة ذلك بأنها لم تتعرض لأي موقف معهم.

وتؤكد الشابة أن انطباعها عن الشرطة والأمن في بلد لجوئها لا يتأثر بنظرتها إلى عناصر الأمن وقوات النظام السوري، باعتبار أن الشرطة والموظفين في سوريا ليس لهم مثيل في التعامل، سواء بتقاضي الرشى أو سوء معاملة الشعب، بحسب رأيها.

تضيف ولاء، "الوضع سابقًا كان أفضل (...) تزايد موجة العنصرية تخيفني أحيانًا، وإيقاف استصدار وثيقة الحماية التركية للسوريين أشعرني بالخوف أيضًا".

وكانت الإدارة العامة للهجرة في تركيا، أوقفت منح وثيقة الحماية المؤقتة للسوريين على أراضيها اعتبارًا من مطلع أيلول الحالي، بعد نحو شهر على أحداث أنقرة التي تعرض لها السوريون.

وتشهد تركيا تصاعدًا في الخطاب العنصري ضد اللاجئين السوريين من قبل أكبر الأحزاب التركية المعارضة حزب "الشعب الجمهوري"، وناشطين أتراك على مواقع التواصل الاجتماعي.

وكان زعيم حزب "الشعب الجمهوري" التركي المعارض، كمال كليشدار أوغلو، تعهد، في تموز الماضي، بالعمل على ترحيل جميع اللاجئين السوريين من تركيا في مدة زمنية أقصاها سنتان حال وصل حزبه إلى الحكم.

ورد عليه الرئيس التركي، حينها، مؤكدًا مواقفه السابقة بعدم ترحيلهم، قائلًا، "لن نلقي بعباد الله الذين لجؤوا إلينا في أحضان القتلة".

ضبابية تطبيق القانون تعزز المخاوف

لفت المحامي السوري غزوان قرنفل، في حديث إلى عنب بلدي، إلى ضبابية آلية تطبيق القانون التركي، كون الشرطة تفسّر الأمور بطريقة مختلفة عن تلك التي تتبعها إدارة الهجرة، في ظل غياب تفسير واحد للقانون، ما يضع السوري أمام حالة ضياع لجهله بحقوقه، إذ لا يوجد فهم واضح للقانون، وبذلك يكون تأويل النص مزاجيًا حسب نفسية الموظف.

وحول كفاية المعرفة بالقانون لقتل حالة القلق والخوف التي يواجهها اللاجئ السوري، يؤكد قرنفل أن المعرفة بالقانون لا تكفي للشعور بالطمأنينة باعتبار أن الشخص يمتثل للقانون، فتفسير الموظف للقانون يشكّل مرجعية ربما مغايرة لروحية النص القانوني.

ويرى المحامي، الذي يقيم في تركيا، أن الإدارة التنفيذية سواء كانت الهجرة أو الشرطة لديها صلاحيات لا يفترض أن تملكها، فالشرطة قادرة على رفع كتاب للهجرة لترحيل شخص دون قرار قضائي مبرم، أي دون أن يملك الشخص القدرة على الطعن بالقرار قبل تنفيذه.

وحول الحلول المقترحة للتخفيف من هواجس السوريين المدنية والأمنية، يلفت غزوان قرنفل إلى ضرورة التوعية القانونية عبر الإعلام المرئي والمسموع، مع ضرورة إقامة ندوات تعقدها المؤسسات الحقوقية والإعلامية للتوعية القانونية.

غياب المؤسساتية يُحدث الإرباك

الباحث الاجتماعي السوري حسام السعد، يرى أن هناك الكثير من الإرباك في تمثل النظام المؤسساتي بالنسبة للسوريين في تركيا، أو في أي بلد يكون للمؤسسات فيه دورها التنظيمي الفعال، ويرجع ذلك لكون السوريين خارجين من ثقافة حياتية لا تتسم بالمؤسساتية في نمط علاقتهم مع مؤسسات ودوائر الدولة، ما يسبب حالة من الإرباك اختبرها السوريون مع بداية لجوئهم إلى تركيا.

وقال السعد، في حديث إلى عنب بلدي، أن المشكلة ظهرت بشكل متلاحق مع كثافة الوجود السوري، وتجلت في مزاجية التعامل مع الوثائق الرسمية لهم في دوائر ومؤسسات الدولة التركية.

وقد تذهب معاملة رسمية يقدمها اللاجئ السوري لإحدى دوائر الدولة ضحية حالة مزاجية غير جيدة للموظف، أو التجاذبات السياسية الداخلية في تركيا، ما قد يجعل الموظف متعاطفًا أو ممتعضًا مع مراجعه اللاجئ.

وأوضح السعد أن هذه الحالة كفيلة بخلق نوع من ردود الفعل والانكفاء لدى اللاجئين، ما يجعلهم يقفون على مسافة من المحيط التركي، الأمر الذي يشكّل إحدى مقدمات كوابح الاندماج، خاصة إذا ترافق مع خطاب الكراهية والعنصرية الذي تصاعد مؤخرًا بطريقة ملحوظة.

وأمام شعور السوريين في تركيا بعدم الاستقرار في ظل خطابات سياسية تضع ترحيلهم على رأس أجندتها، قال الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، خلال خطاب ألقاه، في 19 من آب الماضي، قبل ترؤّسه اجتماعًا للحكومة التركية، إن السوريين الذين تعلموا اللغة التركية واندمجوا بالمجتمع التركي، وأسسوا أعمالهم سيستطيعون البقاء في تركيا، أما من لم ينجح في ذلك فسيعود إلى منطقته في سوريا بالتزامن مع عودة الظروف الطبيعية للحياة هناك، بحسب تعبيره.

ودعا الباحث الاجتماعي لضرورة النظر إلى دور المؤسسات والهيئات السورية المختلفة في تركيا، والتي لم تفعل ما يُذكر في هذا الشأن، برأيه، ولم تستطع تقديم خطة باتجاه أحزاب المعارضة التركية، ووضع برامج مشتركة من شأنها تجاوز هذا الخطاب أو التخفيف منه .

ما رأي علم النفس؟

الدكتور في علم النفس التربوي عامر الغضبان، يرى أن الخوف من موظف الدولة المدني أو الأمني جزء من ثقافة بعض المجتمعات، وهي ظاهرة واضحة في المجتمع السوري.

والنموذج الأول للخوف من عنصر الأمن يتجلى في الحالة المرضية، فلدى بعض الحالات التي تعاني من اضطراب نفسي أفكار ومشاعر مرتبطة بعنصر الأمن والتصورات عنه، وهناك معتقلون سابقون يعانون أعراض اضطراب ما بعد الصدمة، من توتر وتعرق بمجرد رؤية عنصر الأمن.

وتوجد حالات تكون انفعالات الشخص خلالها قسرية، لكن إذا ارتبط الشعور بأعراض الصدمة أو بتصرف قسري فالشخص بحاجة إلى العلاج النفسي، وهذه المشكلات يعانيها بعض السوريين بسبب ما عاشوه في بلادهم من قمع.

بينما توجد مظاهر أخرى لا ترتبط بالمرض لكنها جزء من ثقافة المجتمع السوري أيضًا، بسبب حكم البلاد بشمولية ودكتاتورية، تجعل آخر ما يفكر به المواطن هو القانون، فيسعى للطرق الملتوية، كتقديم الرشوة، ليغيب بذلك مفهوم الحق، ويبحث الإنسان عن مصالحه فقط.

ويلفت الدكتور عامر إلى اختلاف نظرة التركي والسوري للقانون، إلى جانب اختلاف توقعات كل منهما عن دور الآخر، في إشارة إلى احتمالية عدم فهم الموظف التركي لما عاناه اللاجئ السوري مع الموظفين وممثلي الجهات الرسمية في سوريا.

وعند ارتفاع الصوت العنصري يشعر اللاجئ بالتهديد واحتمالية حدوث ما لم يحدث سابقًا، وهذه الأفكار تؤثر على الطرفين، فكل منهما يتوقع من الآخر رد فعل غير طبيعي.

بالإضافة إلى تصور مسبق لكل منهما عن الآخر، ما قد يحدث حالات انسحاب أو عدم تفاهم أو حتى تصادم، مع التأكيد على أن الخوف من رجل يمثل السلطة موجود في مجتمعات مختلفة، لكن بعوامل وآلية مختلفة ترتبط بعوامل اختلاف بين الحالتين.

"قنبلة موقوتة" في التركيبة السكانية

"أمتعة الهجرة" تحرّك العرض بسوق العقارات في سوريا

سوريون يمشون في شوارع حي في مدينة حلب- 18 من تموز 2021 (عنب بلدي/ صابر الحلبي)

عنب بلدي- صالح ملص

بعد أن تراكمت ذكرياته فيه، يحاول يوسف (48 عامًا) بيع منزله في حي سيف الدولة داخل حلب، بعد 24 عامًا على شرائه، ففي كل يوم تزيد الدوافع التي تعزز لديه فكرة الهجرة إلى الخارج، ما جعله يقبل التخلي عن ملكية منزله مقابل مغادرة سوريا دون العودة إليها.

"سبب عرض بيتي للبيع هو حاجتي إلى ثمنه، كل ما أفكر فيه حاليًا هو الوصول إلى أربيل ومعي عائلتي، وستتاح لي الفرصة لتحقيق ذلك بهذه الطريقة"، وفق ما يأمله يوسف خلال حديث إلى عنب بلدي.

يجهّز يوسف في هذه الأيام الأمتعة لمغادرة سوريا من مطار "حلب الدولي" باتجاه مطار "أربيل الدولي" شمالي العراق، محاولًا بعدها الوصول إلى وجهته الأخيرة فرنسا، حيث يوجد من سيستقبله فيها من أقاربه الذين سبقوه إلى هناك عام 2014.

الوضع المعيشي، وغياب الشعور بالأمان بسبب تضييق الأجهزة الأمنية، وانتشار الفساد، يحبط أي أمل بتحسن الوضع العام في سوريا على اختلاف مناطق نفوذ القوى المتنازعة.

تتحول جميع تلك المشكلات مع مرور الوقت إلى دوافع قوية لدى سوريين بأن يروا في الهجرة وعدًا بعيش حياة أكثر كرامة من البقاء في الداخل.

وفي ظل هذه الدوافع، تشهد الهجرة ازديادًا في معدلاتها بمختلف المناطق السورية، تحمل هذه الزيادة تأثيرات على سوق العقارات، يُمكن اعتبارها قضية اقتصادية قد تفرز تعقيداتها على حياة الناس، دون غض النظر عن تأثيراتها الاجتماعية في المستقبل.

الهجرة كنجاة من المجهول

تابع يوسف (الذي تحفظت عنب بلدي على ذكر اسمه الكامل لأسباب أمنية) حديثه، "اشتريت البيت عام 1997 بمبلغ خمسة ملايين ونصف مليون ليرة (حوالي 100 ألف دولار آنذاك)، وفي الأشهر الماضية، عُرض عليَّ مبلغ 275 مليون ليرة (حوالي 85 ألف دولار) مقابل بيع البيت، لكنني رفضت لاعتقادي أن الأوضاع ستتحسن بعد الانتخابات الرئاسية (التي جرت في أيار الماضي)، لكن الأمور ساءت بشكل مستمر حتى صارت المعيشة لا تُطاق".

في تموز الماضي، عرض يوسف بيته للبيع عن طريق المكاتب العقارية، حينها لم يُدفع له سوى 180 مليون ليرة (حوالي 55 ألف دولار) بحجة أن "سوق العقارات راكدة والكل يرغب بالبيع والسفر"، وفق يوسف.

يشعر يوسف بالندم لأنه رفض بيع منزله في وقت سابق، ففي هذه الفترة "هناك تحكّم من قبل المشترين، وكذلك من أصحاب المكاتب العقارية الذين يحاولون أن يحصلوا على نسبة من عملية البيع والشراء، وحاليًا السعر المدفوع هو 195 مليون ليرة (حوالي 60 ألف دولار)، وهو قليل مقارنة بالسعر الذي عُرض قبل الانتخابات".

ينتظر يوسف نهاية أيلول الحالي، ليتسلّم ثمن بيته ويغادر حلب مع زوجته وأولاده الثلاثة، دون أي تخطيط للعودة، فـ"لا أريد لعائلتي أن تعيش أوضاعًا معيشية يصعب البقاء فيها، وحتى لو استقر الوضع المعيشي في المستقبل، الهجرة بالنسبة لأولادي نجاة من مستقبل غير واضح في بلدهم".

أجرت عنب بلدي استطلاعًا للرأي عبر منصاتها في مواقع التواصل الاجتماعي عن وجود خطة لدى الراغبين بالهجرة إلى الخارج من السوريين بالعودة إلى بلدهم عبر الحفاظ على ممتلكاتهم العقارية.

شارك في الاستطلاع 1300 مستخدم، 705 من المصوّتين سيبيعون عقاراتهم في سوريا إن رغبوا بالهجرة خارجها، بينما يعتقد 595 من المصوّتين أن من الأفضل عدم بيع العقارات، حتى في حال وجود رغبة لديهم بالهجرة إلى الخارج.

توجهات حكومية تؤثر على الإسكان

تشكّل العقارات سواء كانت زراعية أو سكنية أو تجارية عنصرًا مهمًا في اقتصاد الدولة، تتجلى هذه الأهمية من خلال الضريبة العقارية في حفظ الملكية وتداولها من جهة، وإنعاش النمو الاقتصادي عن طريق زيادة معدلات بيع وشراء العقارات من جهة أخرى.

وتتأثر سوق العقارات في سوريا بعدة عوامل ترتبط بموضوع الهجرة بشكل غير مباشر من جهة، وإصدار حكومة النظام السوري تعديلات على قوانين مالية ترتبط بالعقارات من جهة أخرى.

ففي آذار الماضي، سنّت الحكومة تعديلات على قانون "ضريبة البيوع العقارية"، الذي رفع الضريبة التي تحصل عليها الدولة على حركة بيع العقارات، فشهدت السوق ركودًا ملحوظًا تبعته زيادة في العقارات المعروضة للبيع.

وبعد الركود الذي شهدته سوق العقارات بسبب القانون، الذي يعتمد على استيفاء الضريبة على العقارات المباعة بالاعتماد على قيمتها الرائجة بدلًا من القيمة المعتمدة في السجلات المالية، عادت السوق إلى فعاليتها من جديد من حيث العرض فقط.

إذ توجد إشكالية في هذا القانون بطريقة تقييم سعر العقار، وفق ما يراه الدكتور السوري في الاقتصاد والباحث في معهد "الشرق الأوسط" بواشنطن كرم شعار في حديث إلى عنب بلدي.

قبل تعديل القانون، "كان يتم تقييم السعر بناء على القيمة الدفترية التاريخية الموجودة في سجلات الدولة والموثقة كنتيجة لآخر عملية بيع، أما في التعديل الحالي، فتقوم لجنة حكومية بتقدير العقار بسعره السوقي الحالي، وهو ما قد يتجاوز السعر التاريخي بعشرات الأضعاف لعقار بُني في الثمانينيات مثلًا وذلك نتيجة التضخم"، وفق ما أوضحه شعار.

بالتالي، فإن التوجهات الحكومية أثّرت على سوق الإسكان في سوريا خلال الفترة الماضية، وفق شعار، فمن خلال القانون الجديد للبيوع العقارية، تسعى الحكومة إلى "منع التحايل من خلال عدم السماح للبائع والمشتري بالتصريح عن سعر أقل من سعر البيع الحقيقي لتقليل الضريبة، وذلك من خلال جعل عملية تقييم السعر مستقلة تمامًا عنهما (لجنة حكومية)".

عرض مرتفع مقابل طلب منخفض

أولئك الذين لجؤوا إلى خارج سوريا بالملايين في الأعوام السابقة، والذين يغادرون حاليًا أو يخططون للمغادرة، هم "جزء من الطلب في سوق الإسكان، وهذا الجزء أُلغي بسبب مغادرتهم البلاد".

الفارق بين العرض والطلب في سوريا لم يكن كبيرًا قبل 2011، أي أن الطلب كان ينخفض مقابل انخفاض العرض، وفق شعار، ولكن مشكلة سوق الإسكان حاليًا هي ضعف القدرة الشرائية عند الأفراد بسبب ضعف النمو الاقتصادي في الدولة.

والأمر الذي يؤثّر على قدرة الأفراد الشرائية هو الدخل المتاح لهم ولعائلاتهم، هذا الدخل المتمثل برواتب الموظفين انخفض بعد 2011.

وتتصدر سوريا قائمة الدول الأكثر فقرًا في العالم، بنسبة بلغت 82.5%، بحسب بيانات موقع "World By Map" العالمي، التي حددت إحصائيات السكان الواقعين تحت خط الفقر في كل دولة من دول العالم.

والتباعد بين العرض والطلب في سوق الإسكان يرجع، بالإضافة إلى ضعف القدرة الشرائية لدى الأفراد، إلى تردد المستثمرين بإقامة مشاريع في مجال الإعمار.

تردد المستثمرين يعود لعدة عوامل، بحسب ما أوضحه شعار، أولها "تذبذب أسعار المواد الأولية المخصصة للبناء"، وبالتالي فإن المستثمر لن يستطيع أن يدرس جدوى مشروعه وكمية الربح والخسارة فيه، ولن يعرف المبلغ الذي سيبيع من خلاله الوحدات السكنية بعد الانتهاء من البناء، وهذا يصعّب عملية التخطيط للاستثمار في العقارات.

العامل الثاني الذي يؤثّر على انخفاض الطلب مرتبط بمواضيع تمتد على المدى البعيد، وهي عدم وضوح المستقبل بالنسبة للمستثمرين، فالأماكن التي قد يتجه إليها المستثمر للبناء فيها، قد تتغير بعد فترة الجهة المسيطرة عليها، وبسبب العمليات العسكرية، قد يخسر المستثمر مشروعه، وهذا يؤثّر في الطلب وعلى رغبة وتفضيلات المشترين في المناطق والأحياء حسب طبيعة ومواقع المشاريع.

وفي 2019، نشر معهد "الأمم المتحدة للبحث والتدريب"، تقريره الذي عرض نسبة الدمار في 16 مدينة ومنطقة سورية، هذه النسبة الكبيرة من الدمار من شأنها أن تجعل المستثمرين في حالة تردد لدخول سوق الإسكان، وفق شعار.

ووفق التقرير، تتصدّر مدينة حلب نسبة الدمار في سوريا بأكثر من 35 ألفًا من الأبنية والمنازل المدمرة، تليها الغوطة الشرقية بـ34 ألفًا، ثم حمص، والرقة، وحماة، وبعدها دير الزور.

لذلك، زيادة العرض في سوق الإسكان مع انخفاض الطلب أدت إلى حدوث فجوة بينهما، الأمر الذي أدى إلى انخفاض بمستوى المشاريع الاستثمارية المتعلقة بالإعمار في عدة مناطق سورية.

"قنبلة موقوتة"

يأخذ بيع العقارات لدواعي الهجرة من سوريا أبعادًا اجتماعية، من خلال بيع بعض السوريين ما يملكونه من عقارات لتأمين ثمن بطاقة حجز الطائرة أو طريق التهريب عبر الحدود، وتأمين معيشتهم في البلدان التي يقصدونها، دون وضع آلية للعودة.

تركُ سوريين بيوتهم أو أراضيهم في مناطقهم الأصلية بدافع الهجرة "يسهم بشكل كبير في التغيير السكاني"، وفق ما قاله منسق مشروع الأوراق البحثية الخاصة بحقوق السكن والأراضي والممتلكات بمنظمة "اليوم التالي"، أحمد طه، في حديث إلى عنب بلدي.

"البائع هو غالبًا أحد المهجرين داخليًا أو خارجيًا، والمشتري النهائي في الأغلب ليس من أهالي المنطقة، بل ليس من أهالي سوريا، لأن ما يقارب من 85% من السوريين هم تحت خط الفقر فكيف لهم أن يشتروا؟ من يشتري العقارات في سوريا اليوم هم إما طبقة التجار التي نشأت وأثرت خلال الحرب، وإما الميليشيات الطائفية التي أتت بدعم وتمويل إيراني"، وفق ما قاله طه.

حين تتغير التركيبة السكانية في منطقة معيّنة، كنتيجة لاستملاك عقاراتها من قبل أفراد من خارج هذه المنطقة، قد تتغير مع مرور الزمن عادات وتقاليد تلك المنطقة، الأمر الذي يدخل في فقدان الذاكرة الثقافية لها، وفق طه، فـ"التغيير السكاني لمكان ما هو عبث بالإرث الثقافي اللامادي له، وهو تغيير لهوية المكان وإحلال هوية أخرى لا تنتمي له".

هذا العبث أو التغيير ينذر بحدوث أزمة مقبلة، و"قنبلة موقوتة تطيح بالسلم الأهلي والمجتمعي" في المستقبل، وفق تعبير طه، ستأخذ شكل صراعات طائفية وإثنية يصعب إنهاؤها.

وتعتبر العادات والممارسات الاجتماعية والطقوس والمناسبات الاحتفالية من أهم العناصر المكوّنة للبيئة التاريخية في أي دولة.

في أحد حواراته الصحفية، أشار الكاتب والمفكر السوري حسان عباس إلى تعرض الإرث الثقافي السوري لعدة انتهاكات، تبدأ بـ"ظاهرة اللصوصية العالمية التي أصابت كل المواقع التاريخية في المنطقة، وهي لم تشمل لصوصية عصابات تجار الآثار فحسب، بل شملت أيضًا لصوصية سلطات وطنية أو من يحتمون بظلها".

والتراث اللامادي لا يعيش في المواقع الأثرية ولا في المتاحف، برأي عباس، إنما في "المجتمع وفي صدور أصحابه، فإن تخرّب المجتمع وتشرّد أو قُتل أهله، تبدّد التراث اللامادي وتخرّب هو الآخر".

وفي تقرير أصدرته الأمم المتحدة عام 1951، وهو التقرير التمهيدي لمعاينة مشكلة اللاجئين، جاء فيه أن "اللاجئ هو بالضرورة من لا يملك وطنًا. هو ضحية ضعيفة ومحزنة وبريئة لأحداث لا يمكن أن يتحمل مسؤوليتها".

وفي صميم الهجرة من سوريا بشر يسعون إلى الحصول على عمل لائق وحياة أفضل وأكثر أمنًا، لكن في الوقت نفسه، تُترك معظم ملكيات من يرحلون دون وجود سُبل للتعامل معها والمحافظة عليها، ما يمنح المؤسسات الحكومية حرية انتهاج ممارسات مختلفة تخدم مصالحها بعيدًا عن أي اعتبارات أخلاقية أو ضوابط قانونية عادلة أو تجنيب سوريا أزمات اجتماعية أو اقتصادية في المستقبل.

إجراء جراحي لا عودة فيه

ماذا تعرف عن..

عملية قص المعدة

د. كريم مأمون

في زمن ازدادت فيه البدانة نتيجة حياة الرفاهية والخمول والعادات الغذائية الخاطئة، يبحث الجميع عن علاج للتخلص من هذه المشكلة لما تسببه من أخطار على صحة الجسم وشكله، ويلجأ الكثيرون للحميات الغذائية والرياضات، ويلجأ البعض لعمليات ربط المعدة، وقد جاءت عملية قص المعدة أو عملية تكميم المعدة كعلاج حاسم للبدانة لتجنب أخطارها الصحية ولتحقيق حلم الرشاقة للرجال والنساء على حد سواء.

ما عملية قص المعدة؟

عملية قص المعدة، أو تصغير المعدة، أو تكميم المعدة (sleeve gastrectomy)، أو تكميم المعدة الرأسي، هي إجراء جراحي يُستخدم للمساعدة في إنقاص الوزن الزائد، وذلك من خلال تصغير حجم المعدة، حيث يُزال نحو 80% من حجم المعدة الطبيعي، ويبقى منها 20%، ويتم قص الجزء الذي يفرز هرمون الإحساس بالجوع، وبناء عليه يتوقف المريض عن تناول كميات كبيرة من الطعام، ويكتفي بكميات بسيطة ليشعر بالشبع، ويستمر الشعور بالشبع لفترة أطول، كما يستحث الإجراء تغييرات هرمونية تساعد على إنقاص الوزن، وتساعد هذه التغييرات الهرمونية ذاتها على تخفيف الحالات المرضية المرتبطة بالبدانة، مثل ارتفاع ضغط الدم أو أمراض القلب.

ويتحول شكل المعدة بهذا الإجراء من كيس كبير إلى شكل أنبوب رفيع وطويل بحجم وشكل ثمرة الموز، وتصبح أشبه ما تكون بكم القميص، لذا تسمى عملية قص المعدة بعملية تكميم المعدة.

ويعتبر هذا الإجراء إجراء لا يمكن عكسه أو الرجوع فيه، وهو يؤدي إلى تقليل حجم المعدة بشكل دائم، ولكن قد تتوسع المعدة في وقت لاحق من الحياة.

وتتطلب هذه الجراحة إجراء تغييرات جذرية في العادات الغذائية اليومية، ويوصى بها فقط للمرضى الذين يعانون من السمنة المفرطة.

مَن المرشحون لعملية قص المعدة؟

يمكن إجراء عملية قص المعدة للأشخاص الذين يعانون من البدانة المفرطة، بشرط أن يمتلكوا القدرة الجسدية والنفسية:

1- البدانة المفرطة:

• مؤشر كتلة الجسم (BMI) يساوي 40 أو أكثر.

• مؤشر كتلة الجسم من 35 إلى 39.9 مع وجود مشكلات صحية خطيرة تتعلق بالوزن، مثل داء السكري من النمط الثاني، وارتفاع ضغط الدم، أو انقطاع النفس النومي.

• مؤشر كتلة الجسم من 30 إلى 34 مع وجود مشكلات صحية خطيرة تتعلق بالوزن، مثل ارتفاع نسبة الكوليسترول، ومرض في القلب، والسكتة الدماغية، والعقم.

2- وجود الإرادة والقدرة النفسية:

على الرغم من أن هذه العملية تتضمن تغييرًا في حجم المعدة، فإنها تعتمد أيضًا بشكل أساسي على مدى اتباع نظام غذائي صحي خالٍ من الدهون بعد العملية، لذا من الضروري التأكد من مدى قدرة المريض النفسية على التحكم وتغيير عاداته الغذائية اليومية بعد إجراء عملية قص المعدة حتى لا تفشل العملية.

3- معرفة مدى القدرة الجسدية:

يجب إجراء بعض الاختبارات للتأكد من قدرة الجسم على تحمل إجراء هذه الجراحة، وهي تشمل تعدادًا كاملًا لعناصر الدم، واختبار مستوى سكر الغلوكوز في الدم، وفحص مستوى الدهون في الدم، واختبارات وظائف الكلى والكبد، واختبار وظائف الغدة الدرقية.

وننوه إلى أن إجراء تكميم المعدة شائع لدى الأطفال والمراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين خمسة و21 عامًا، وقد أظهرت التقارير أن النمو يتقدم دون أن يتأثر بعد تكميم المعدة عند الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 14 عامًا.

كيف تُجرى عملية قص المعدة؟

تُجرى عملية قص المعدة تحت التخدير العام، عن طريق المنظار، حيث يقوم الطبيب الجراح بعمل خمس فتحات صغيرة في القسم العلوي لجدار البطن، كل فتحة تتراوح بين 1 سم و2 سم أو أقل، ومن خلال هذه الفتحات يقوم الطبيب بإدخال المنظار وقص حوالي 80% من الحجم الكلي للمعدة، ويتم الاستئصال طوليًا للمعدة بدءًا من الغار البوابي على بعد 5-6 سم من فتحة البواب (وهي الفتحة السفلى للمعدة التي تُوصل إلى الاثني عشري)، وينتهي عند قاع المعدة بالقرب من فتحة الفؤاد (وهي الفتحة بين المريء والمعدة) بحيث تصبح المعدة أشبه بأنبوب رفيع، ويكون الحجم التقريبي المثالي المتبقي للمعدة بعد العملية حوالي 150 مل.

يتم تسليط شعاع الليزر على الجزء الذي تمت إزالته لينكمش ويُسحب إلى خارج الجسم من خلال إحدى هذه الفتحات الصغيرة.

ومن خلال إحدى الفتحات أيضًا تدخل أداة تعمل على وضع دبابيس أو غرز لإغلاق الجزء المتبقي من المعدة داخل الجسم.

تستغرق الجراحة من 60 إلى 90 دقيقة، بشرط ألا تواجه أي مشكلات في أثناء الجراحة.

يمكث المريض يومين في المستشفى، مع إجراء العديد من الفحوصات والصور الشعاعية للتأكد من نجاح العملية، ويجب أن يتحرك المريض خلال هذه الفترة لمنع حدوث تجلطات الدم والتهاب الرئة، وقد يوضع المريض على جهاز للمساعدة على التنفس بشكل جيد والتخفيف من آثار السعال، ثم بعد يومين يمكن للمريض البدء بالمشي بتأنٍّ.

ويحتاج المريض بعد العملية إلى اتباع نظام غذائي خاص، ويجب التأني في أثناء تناول الطعام لتخفيف الضغط على المعدة ريثما يلتئم جرحها، ويكون التدرج بالطعام كما يلي:

سوائل غير مكربنة وخالية من السكر، أو عصائر صافية وخفيفة، خلال الأيام السبعة الأولى.

ثم تليها سوائل كاملة وطعام مهروس على الخلاط لمدة ثلاثة أسابيع.

ثم وجبات خفيفة من الأطعمة العادية بعد نهاية أربعة أسابيع من الجراحة، لكن بكميات محددة.

وبذلك تستغرق فترة النقاهة شهرًا كاملًا لكي يعود المريض إلى حياته ويمارس نشاطاته الطبيعية، ولكن عليه شرب الماء خلال هذه الفترة بكميات كبيرة لتجنب الجفاف والإجهاد.

وقد يحتاج المريض إلى تناول المكملات الغذائية الغنية بالفيتامينات باستمرار لضمان الحصول على العناصر الغذائية التي يحتاج إليها الجسم.

ويجب أن تتجنب المرأة الحمل خلال السنة الأولى بعد العملية، لأنه قد يشكّل خطرًا على الأم والجنين.

ما فوائد عملية قص المعدة؟

قد تتحقق بعض الفوائد الصحية والجمالية من هذه الجراحة مثل:

فقد ما بين 40% و70% من الوزن الزائد في السنة الأولى بعد الجراحة.

تقليل محتوى الجسم من الدهون والكوليسترول الضار.

السيطرة على الأمراض المزمنة مثل السكري وارتفاع ضغط الدم، وآلام المفاصل وانقطاع النفس الانسدادي النومي.

الشعور بالراحة النفسية والثقة با لنفس .

ما الآثار الجانبية لعملية قص المعدة؟

قد تحدث بعض الآثار الجانبية المرتبطة بالجراحة نفسها والتخدير العام، وهي تشمل:

• ردود الفعل التحسسية للأدوية المستخدمة في التخدير العام.

• صعوبة في التنفس.

• احتمالية الإصابة بالعدوى أو الإنتان.

• احتمالية حدوث جلطات الدم التي يمكن أن تنتقل إلى الرئتين.

• زيادة خطر الإصابة بالسكتة الدماغية أو النوبات القلبية في أثناء الجراحة.

• تهيّج وتلف أعصاب المعدة بعد الجراحة.

• التسرب في موقع تدبيس المعدة وخاصة للحمض المعدي.

• شلل بعضلات الجهاز الهضمي.

وتشمل المضاعفات المحتملة بعد إجراء العملية:

• الشعور بالغثيان: بسبب التغير الكبير في النظام الغذائي، ويمكن حل هذه المشكلة باتباع نظام غذائي خاص.

• قلة السوائل: يجب على المريض تناول كمية كافية من السوائل خلال الفترة التي تتم فيها خسارة الوزن.

• سقوط الشعر: يمكن أن يتساقط الشعر نتيجة نقص بعض العناصر المعدنية مثل الزنك وفيتامين "ب6" وحمض الفوليك، ولذلك يجب تناول الفيتامينات مع كمية من البروتين.

• الشعور بالبرد: يمكن أن يشعر المريض بالبرد في المراحل الأولى بسبب التغير في معدل التمثيل الغذائي وخسارة كمية كبيرة من الدهون.

• عدم تحمل بعض أنواع الأطعمة: يجب على المريض مضغ الطعام جيدًا وعدم تناول الأطعمة التي تحتوي كميات كبيرة من السكر، وتناول الطعام ببطء.

• تغير الحالة المزاجية.

أما المخاطر والمضاعفات الطويلة المدى المتعلقة بجراحة تكميم المعدة فتشمل:

• تليّف الجزء المتبقي من المعدة.

• انسدادًا معديًا معويًا.

• الارتجاع المعدي المريئي.

• تليّف المريء نتيجة الارتجاع المتكرر.

• نقص سكر الدم.

• سوء التغذية وفقر الدم.

• الهزال نتيجة فقدان الشهية وفقدان الجسم لكثير من العناصر الغذائية وعدم التحكم في فقدان الوزن.

• القيء.

متى تفشل عملية قص المعدة؟

السبب الأساس في فشل عملية قص المعدة هو عدم اتباع نظام غذائي سليم وصحي، ولا يمكن أن تفشل عملية قص المعدة في حال انتبه المريض إلى نظامه الغذائي الجديد.

ما الفرق بين "VPN" و"Proxy" لحماية الخصوصية؟

يلجأ مستخدم الإنترنت إلى تطبيقات تحميه وتوقف تتبعه حين يساوره القلق بشأن خصوصيته عند بحثه وتنقله على الشبكة. وتخوفًا من احتمالية تعقبه وتتبع موقعه من قبل متسللين أو جهات حكومية رسمية، يمكن التسجيل باستخدام شبكة افتراضية خاصة (VPN)، أو خادم وكيل (Proxy)، لإخفاء الموقع وعنوان مزوّد خدمة الإنترنت.

"VPN" نوع من الشبكات والأدوات التي يمكن للمستخدم اللجوء إليها للحفاظ على خصوصية نشاط تصفحه عبر الإنترنت، بينما يعمل "Proxy" كجهاز حاسوب وسيط بين المستخدم والخادم، وكبوابة للوصول إلى الإنترنت.

وبمجرد الاتصال بـ"Proxy" قبل الاتصال بموقع إنترنت معيّن أو تطبيق بث فيديو من جهاز الحاسوب، أو الجهاز اللوحي، أو الهاتف المحمول، سيجري الاتصال حينها برعاية مضيف خارجي، ما يعني أن موقع الإنترنت الذي تزوره سيشاهد العنوان الخاص بالـ"Proxy"، دون إمكانية الوصول إلى هوية المستخدم وموقعه الحقيقي.

وهناك عدة أنواع للـ"Proxy"، من أبرزها "HTTP Proxies"، الذي يتيح الوصول إلى المحتوى المقيّد جغرافيًا ضمن منطقة معيّنة، فيخفي العنوان الأصلي ويقدم عنوانًا بديلًا يتيح إمكانية بلوغ المحتوى.

وهناك "SOCKS5" الذي يمكن استخدامه مع خدمات بث الفيديو أو مواقع مشاركة البيانات، إلى جانب مواقع الإنترنت الأخرى.

أما "Transparent" فيساعد أولياء الأمور في تصفية المحتوى عند الاتصال بالإنترنت أو منع أبنائهم المستخدمين من الوصول إلى مواقع معيّنة .

وفيما يلي مجموعة من الفوارق التي توضح آلية عمل كل من "VPN" و"Proxy"، كوسيلتي تشفير للبيانات.

التشفير

يتيح "VPN" تشفير البيانات، ما يعني تشفير التصفح وإخفاء أي بيانات يرسلها المستخدم أو يتلقاها .

وبالتالي فالمتسللون أو الجهات الحكومية التي تسعى لفرض رقابتها لن تتمكن من رؤية ما يفعله المستخدم عند اتصاله بالإنترنت، لأن معلومات الاتصال مشفرة.

اتصال أبطأ

يمكن أن يسبب الـ"Proxy" والشبكات الافتراضية حالة بطء في سرعة التصفح، اعتمادًا على عدد المستخدمين الذين يصلون إلى هذه الخدمات، إلى جانب قلة الأمن مقارنة بـ"VPN"، جراء قلة الدعم وخيارات التكوين.

المجانية والدفع

يوجد نوعان من خدمة "VPN"، أحدهما مجاني والآخر مأجور، لكن المواقع التقنية المتخصصة توصي باستخدام الخدمة المأجورة، باعتبارها توفر خصوصية بيانات أكبر وأداء موثوقًا واتصالًا أكثر أمنًا.

ويقدّم الجانب المجاني من الخدمة اتصالًا واحدًا لأكثر من مستخدم، فيما يعرف باسم "بروتوكول الاتصال النفقي"، في حين توفر الخدمة المأجورة تشفير بيانات أكبر.

سينما

"ليالي الحلمية".. عمل درامي يليق بتاريخ مصر

على مدى خمسة أجزاء، تابع الملايين من المواطنين العرب صراع سليم البدري وسليمان غانم، ضمن أحداث مسلسل "ليالي الحلمية"، الذي رصد التغيرات الاجتماعية والسياسية في مصر، منذ عهد الملك فاروق الأول بين عامي 1936 و1952، وصولًا إلى وصول حركة "الضباط الأحرار" إلى سدة الحكم في مصر، وعهد الرئيس الراحل، جمال عبد الناصر، ثم أنور السادات، ومن بعده الرئيس الأسبق، محمد حسني مبارك.

رصد مؤلف العمل، الكاتب الراحل أسامة أنور عكاشة، التغيرات الاجتماعية في مصر عبر ما يقارب الـ60 عامًا، تغيرات ترتبط بشكل مباشر بالأوضاع السياسية في البلاد، منذ الاحتلال الإنجليزي لمصر وحتى التسعينيات، انطلاقًا من صراع عائلتي سليم البدري (يحيى الفخراني) وسليمان غانم (صلاح السعدني)، إذ يحاول الأخير أخذ الثأر لوالده الذي مات بعدما سلب والد سليم البدري أرضه.

تمشي خطوط العمل بين المجتمع والسياسة والتأثير المتبادل بينهما، ما يجعل المسلسل بأجزائه الخمسة توثيقًا للمجتمع المصري خلال نصف قرن لم يكن سهلًا على المصريين بطبيعة الحال، سواء فيما يخص الاحتلال الإنجليزي ثم حرب 1948 ضد الاحتلال الإسرائيلي، والعدوان الثلاثي في عام 1956، وصولًا إلى نكسة 1967 ثم حرب 1973.

يُعرف عن الكاتب الراحل أسامة أنور عكاشة إعجابه الشديد بالرئيس المصري الراحل، جمال عبد الناصر، وعبّر عن هذا الأمر عبر انتظار البطل المخلّص، الذي حجز مكانه على جدران قهوة "زينهم السماحي" بإطار فارغ بانتظار وصوله، لكن هذا الإعجاب لم يمنعه من انتقاد فترة حكمه بقسوة شديدة، وخاصة أن العائلات المتنفذة في المجتمع المصري بالعهد الملكي، استُبدلت بها عائلات جديدة لها صلاتها بالأمن والاقتصاد والسياسة، ويتجلى الانتقاد في شخصية علي البدري (لعب الدور الممثل الراحل ممدوح عبد العليم) ابن الباشا سليم البدري، المؤمن ببلاده وبجمال عبد الناصر، والذي يُصدم بهزيمة 1967 واعتقاله مرات عدة لأسباب سياسية، وهي شخصية تمثل شريحة واسعة من شباب تلك الفترة.

مع تتالي أجزاء العمل الذي عُرض بين عامي 1987 و1995، ومع وصول الرئيس الراحل، محمد أنور السادات، إلى الحكم، وبداية ما سُمي بـ"عصر الانفتاح"، عادت العائلات المتنفذة للظهور مجددًا في الحياة السياسية والاقتصادية لمصر، بالإضافة إلى العائلات التي ظهرت بعد حركة "الضباط الأحرار" في عام 1952، وبالتالي يظهر صراع جديد ظاهريًا، لكنه في الأساس الصراع نفسه سواء في عهد الملكية أو عهد الجمهورية المصرية برؤسائها المختلفين.

لذا فإن النقد الموجه لمرحلة السادات وشخصياتها، وطريقة سرد الأحداث فيها أكثر قسوة، وتأثيرها على الشخصيات أكثر صعوبة ومرارة، فتغير السياسة المصرية الخارجية والسياسة الاقتصادية ضربت كل شعارات مرحلة عبد الناصر، وعلى رأسها توقيع معاهدة السلام بين الاحتلال الإسرائيلي ومصر في عام 1978، وصعود الإسلام السياسي، وانتشار الحركات التكفيرية لاحقًا كنتيجة لسياسات أنور السادات الداخلية (يُتهم السادات بإطلاق يد الإسلاميين لمواجهة أتباع عبد الناصر لتثبيت حكمه).

نجح أسامة أنور عكاشة (1941-2010) في التعبير عن مرحلة كاملة من تاريخ مصر، ونجح المخرج الراحل إسماعيل عبد الحافظ برواية القصة بشكل أكمل إبداع مؤلف العمل نفسه، وبالتالي يعد "ليالي الحلمية" أحد أفضل وأهم الأعمال الدرامية المصرية التي لا تزال تُعرض حتى اليوم على الشاشات العربية، وإن خفف عكاشة نقده للمرحلة التالية (مرحلة الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك) دون أن يغفل رصد التغيرات الاجتماعية في البلاد بالمرحلة الجديدة.

وأهم ما يُحسب لعكاشة وحافظ عليه في هذا العمل هو تطور الشخصيات على الصعيد الدرامي، إذ إن التحدي الأساسي هو كيفية رسم مصير الشخصيات على مدار 150 حلقة، شخصيات مختلفة بين الحالمة والواقعية والمتنفذة والمتسلقة والانتهازية، دون مبالغة لا في الأحداث ولا في مصاير الشخصيات، وكذلك في أداء الممثلين.

ورغم ما سبق، لا يعد المسلسل سياسيًا فقط، إذ إن قصة الحب بين علي البدري وزهرة سليمان غانم (لعبت دورها كل من آثار الحكيم ثم إلهام شاهين)، تابعها المشاهدون بشغف، خاصة أنها تأتي في قلب الصراع بين العائلتين من جهة، وفي قلب التغيرات التي تعصف بالبلاد من جهة أخرى.

العمل من بطولة يحيى الفخراني وصلاح السعدني وصفية العمري وممدوح عبد العليم وهشام سليم وإنعام سالوسة، وتتيح منصة "يوتيوب" المسلسل كاملًا، بما فيه الجزء السادس الذي أُنتج في عام 2016 وسط انتقادات شديدة، إذ يرى الكثير من المنتقدين أن الجزء الأخير الذي نُفذ بعد وفاة أصحاب العمل الأصليين لا يمت بصلة للأجزاء الخمسة الأولى، بحسب آرائهم.

كتاب

"ما تبقى لكم".. بحث الإنسان عن البقايا لتعويض كبرى الخسارات

يتبع الكاتب الفلسطيني غسان كنفاني، في روايته "ما تبقى لكم"، أسلوب "الخطف خلفًا"، أي البدء من الوقت الحاضر ثم العودة بالزمن إلى الأحداث السابقة التي تفسر وجود البطل في مكان وموقف ما، وتمنحه المبررات والذرائع التي تعطي لقراراته شرعيتها وعقلانيتها، أو عدمها.

ويبدأ سرد الأحداث من أحد المشاهد القاسية المتعبة في الرواية، والتي تضع القارئ في السياق العام، ليعرف أن ما يرويه كنفاني هو قصة فقدان وخسارة، وسعي منهك لتعويض تلك الخسارة أو تجميع البقايا لتعويض الضائع.

أول أبطال الرواية هو حامد، شاب فلسطيني يسلك طريق الصحراء سيرًا على الأقدام للوصول إلى الأردن، حيث تقيم والدته، التي فرّقه عنها الاحتلال ومجريات الأحداث في فلسطين.

ورغم قسوة الصحراء والشمس التي لا ملاذ منها، يواصل حامد سيره تاركًا خلفه أخته مريم التي تزوجت من زكريا، الشاب الذي يمقته حامد ويعتبره "نتنًا"، لا لأن زواج أخته من الشاب جاء درءًا للفضيحة بعد حمل الفتاة دون زواج، فنظرة حامد إلى زكريا جاءت قبل الزفاف وأسبابه، وما جاء بعدها لم يغيرها.

ويقسم كنفاني أبطال روايته إلى خمس شخصيات على الورق، هي حامد، وزكريا، ومريم، والساعة، والصحراء، وفي ذلك تأكيد على دور الأشياء وتأثيرها في الأبطال الآدميين، فالصحراء هنا مسرح الحدث الراهن، وفيها يختلي حامد بأفكاره وذكرياته عن بلاده وما ترك فيها من أشياء يضرب في عرض الأرض هربًا منها، إلى حضن الأم، في إشارة إلى البحث عن الراحة بعد سنوات طويلة من التعب، جعلها كنفاني 16 عامًا، وهي سنوات فراق الابن عن أمه.

ولا يتأخر كنفاني عن استخدام الضمير الذاتي في سرد الأحداث، بعد سرد بعضها بضمير الغائب أو الآخر الذي يستخدمه الكاتب ليصور شخصيات وأبطال عمله، كأنه يعود لينصّب نفسه متحدثًا باسم بطله حامد، ربما كون الخروج من البلاد والبحث عن تعويض قاسمًا مشتركًا يجمع كثيرًا من الفلسطينيين.

ومن بين الأبطال الخمسة، يبرز في صلب الرواية حضور الساعة كعنصر ذي كينونة، في إشارة إلى قيمة الوقت وتأثيره على المشكلات الشخصية وثقله أمام المعاناة.

كل ذلك وحامد يطوي الصحراء تحت قدميه على شرف الوصول إلى بلاد يرتاح فيها ويلتقي بوجه أمه، ليلاقي به ما فقده في وطن خريطته آخذة بالانكماش.

وخلال 90 صفحة، يقدّم الكاتب لقارئه لغة مشحونة بالغضب، باعتبار أن ما يجري مع البطل الرئيس والشخصيات المحيطة به، والسير في الصحراء، لا يسرّ النفس في الواقع، إلى جانب كون الرواية ذخيرة لغوية ساحرة تتمتع بسبك قوي وأصيل، وفي مكانه.

ولد غسان كنفاني في عكا عام 1936، وعاش كثيرًا من سنوات عمره القصير موزعًا حضوره على دمشق وبيروت والقاهرة، وموزعًا جهده بين العمل السياسي والأدبي، والحب كتجربة خالدة سطّرتها رسائله إلى الكاتبة السورية غادة السمان، التي أبصر بعضها النور ضمن كتاب "رسائل غسان كنفاني إلى غادة السمان".

وفي عام 1972، اغتال "الموساد" الإسرائيلي غسان كنفاني في شارع الحازمية بالعاصمة اللبنانية، بيروت، ليرحل تاركًا خلفه حضورًا لم تمحُه 49 عامًا من الغياب.

				1	3			8
		7	2					6
	3	2	4		8			5
	2			3		9		4
6	9			2			5	7
1		4		8			2	
2			3		5	7	6	
3					1	5		
4			6	9				

لعبة تتكون من 9 مربعات كبيرة 3×3، و81 مربع صغير 9×9.
تكون بعض المربعات الصغيرة معبأة بالأرقام بدايةً،
وعلى اللاعب إكمال باقي المربعات باستخدام الأرقام من 1 إلى 9،
في كل واحدٍ من المربعات التسعة الكبيرة، وفي كل صفٍ أو عمود.

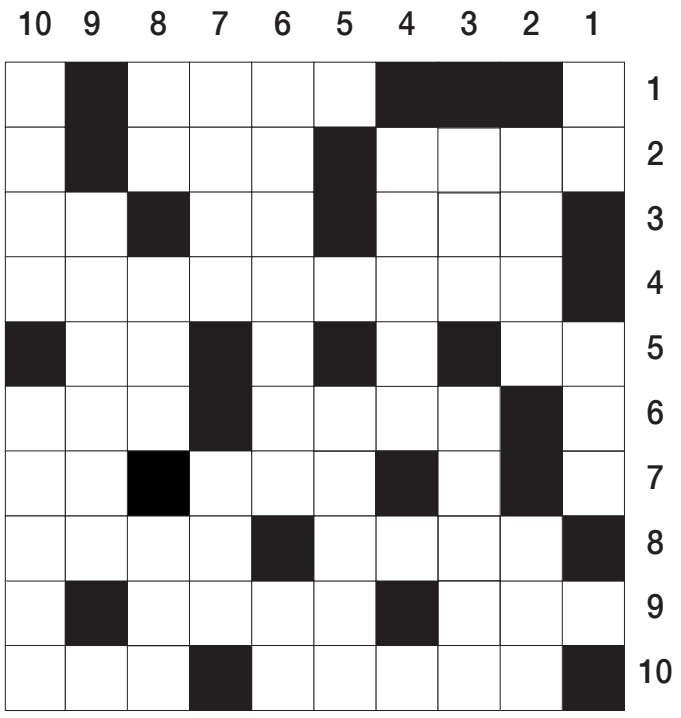

حلول العدد السابق

5	9	4	1	8	3	6	7	2
3	2	6	7	9	5	1	4	8
7	8	1	4	6	2	9	5	3
8	3	9	2	7	1	4	6	5
4	1	7	8	5	6	2	3	9
6	5	2	3	4	9	7	8	1
9	4	3	6	2	8	5	1	7
2	6	8	5	1	7	3	9	4
1	7	5	9	3	4	8	2	6

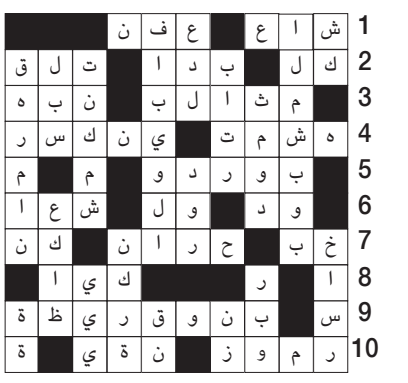

عمودي

1. واكب
2. يصل - مهذب
3. فنن - شئ عظيم - في كل القارات
4. لها عدد كبير من العيون
5. ثقب الخياط - أشفق
6. نوبة من اضطراب - أحد الألوان من اليسار
7. عثر - بداية تاريخية
8. الحسم - جزء من البيضة
9. ختم - ضد يابس
10. منزلق - علامة

أفقي

1. يرزق - طرق
2. تراب - شعوب
3. مسيل للدموع -غاليت
4. قدر
5. نحفل
6. الطريقة - في ايران
7. يحتمل - مكررة
8. لان -خفي - ملكنا
9. تأكدتم
10. درس - مفتشة

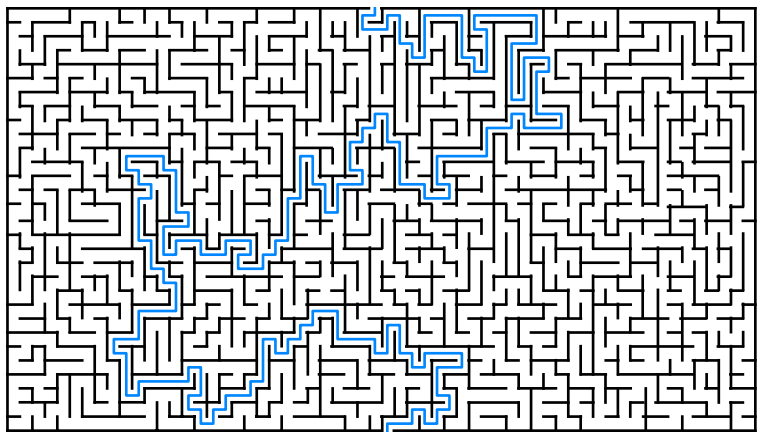

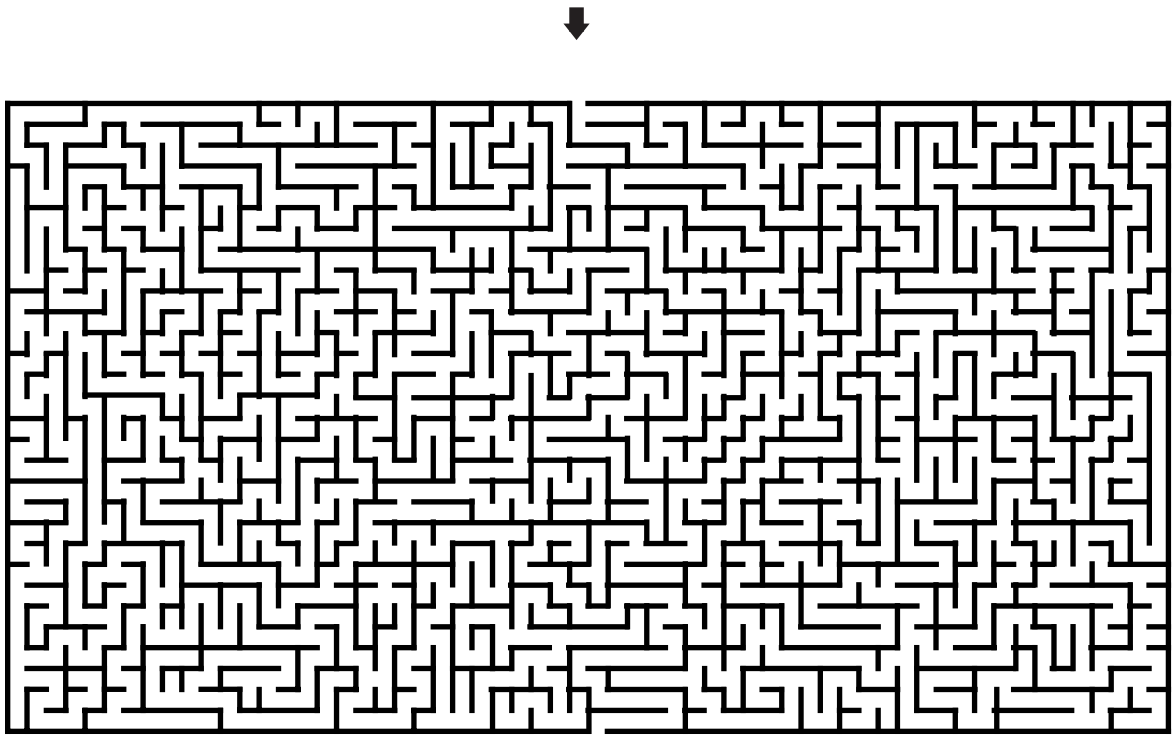

للمشاركة في تحرير صفحات "عنب بلدي" يمكنكم إرسال مشاركاتكم
عبر البريد الإلكتروني إلى editor@enabbaladi.org

الآراء الواردة في الجريدة لا تعبر بالضرورة عن رأي عنب بلدي

كومان.. بين الثقة والمقصلة

عروة قنواتي

شاهدنا قبل أيام قليلة جولة الافتتاح لدور المجموعات في الشامبيونزليغ الأوروبي، ولم تفاجئ نتائجها عشاق كرة القدم في العالم كثيرًا، إلا في بعض المواقع، بحسب تقلّب المشهد وإثارته أو الرقم الكبير للأهداف، كما في لقاء ملعب "الاتحاد" بين السيتي ولايبزغ، ولربما كانت المفاجأة أيضًا في تعادل سان جيرمان بكل أسلحته على أرض مضيفه المتواضع كلوب بروج، ولهذا فإن نتائج الجولة الأولى تتأرجح بين الطبيعية والمعقولة لأننا ببداية الطريق في هذه النسخة.

وأيضًا لم تكن نتيجة بايرن ميونيخ على أرض مضيفه برشلونة الإسباني مفاجئة، ففارق الإمكانيات وأسماء اللاعبين وشدة المنافسة وترتيب الأوراق والاستقرار الفني هو في مصلحة البافاري بما يعادل أربعة أضعاف ما هو موجود في برشلونة.

صحيح أن الهولندي رونالد كومان في عامه الثاني مع الفريق، والسيد ناغيلسمان لم يكمل بعد عشر مباريات مع فريقه الجديد بايرن ميونيخ، إلا أن ما أقصده بالاستقرار الفني هو كل ما يشمل هذا الاستقرار بكل تفاصيله من مجلس الإدارة وصولًا إلى مساعد المدرب، وهذا متوفر في الفريق الألماني وصار بعيدًا في هذه المرحلة عن النادي الإسباني.

أغلب متابعي البطولة توقعوا نتيجة صادمة جديدة بحق الفريق الإسباني كالتي انتهت عليها موقعة لشبونة في العام الماضي وكانت في وقتها 8- 2، بسبب الفوضى التي دبّت في مفاصل النادي الكتالوني، والطريقة العشوائية لانتقاء التعاقدات والسكوت عن التدهور المالي بين إدارتين "راحلة وحالية"، والتي أدت أيضًا إلى نزيف بالخبرات ورحيل عن النادي الكتالوني بالجملة، فبين موقعة البرتغال الموسم قبل الماضي ومباراة الجولة الأولى قبل أيام، تغيّر المشهد وتغيّرت الصور على الأقل لمن يرتدي قميص البارسا، فلا وجود لسواريز وغريزمان وميسي وفيدال وراكتيتش، كما لحق بهم ترينكاو و بيانيتش وإيمرسون، وإصابات لفاتي و برايت ويت وغيرهم.

إذن، كيف عاش الفريق الكتالوني رحلة المباراة الماضية؟ وعلى أي طريقة اعتمد ويعتمد وسيعتمد مدرب الفريق وسط كل هذا النزيف؟ وفي أي طابق صار البارسا ضمن البطولة الأوروبية؟

من الطبيعي أن نلقي بأغلب اللوم على الحالة الاقتصادية وعلى الخزائن الفارغة التي دارت وسقطت بالضربة القاضية أمام جائحة "كورونا"، وهذا الأمر للأمانة أدخل عديد الأندية الأوروبية الكبرى بمشكلات في التعاقدات والانتدابات والتصوّر المستقبلي لمحاولة تخفيف الصدمات عن المواسم المقبلة بأي ثمن، حتى لو كلّف رحيل لاعبين مهمين ومدربين مخضرمين عن صفوف أي فريق.

وعلى الميزان هذه الأيام، تظهر صورة رونالد كومان الذي صار مهددًا بكل لطافة، وعلى أبواب الرحيل من النادي الإسباني تحت ضغط تواضع النتائج وخروج الفريق معنويًا من جو المنافسة، رونالد كومان بمباراة أو اثنتين أو ثلاث، وبأي نتيجة، أصبح عرضة للتهديد وتحمّل المسؤولية والطرد اللطيف، لأن ما يحتاج إليه البارسا حاليًا أكبر من وفاء وخطة وخضرمة كومان، وأقوى من وعود لابورتا الرئيس، تحقق منها شيء أم لم يتحقق.

ميسي ورونالدو.. تعثّر البدايات في دوري الأبطال

تحظى المباريات في دوري أبطال أوروبا بالكثير من الإثارة والمتعة والمفاجآت، وقد أسهمت الصفقات الجديدة التي أبرمتها الأندية خلال فترة الانتقالات الصيفية في إضافة التشويق إلى هذه البطولة في الموسم الحالي.

وفي مقدمة هذه الصفقات، الأرجنتيني ليونيل ميسي الذي انتقل إلى باريس سان جيرمان الفرنسي، والبرتغالي كريستيانو رونالدو الذي انتقل إلى مانشستر يونايتد.

لكن مع انطلاق صافرة بداية دوري أبطال أوروبا، في 14 من أيلول الحالي، كان الإحباط سيد الموقف لدى الجماهير ومتابعي الكرة المستديرة، وخصوصًا محبي ومشجعي البرتغالي كريستيانو رونالدو، والأرجنتيني ليونيل ميسي.

هدف رونالدو لا يكفي

خسر البرتغالي كريستيانو رونالدو مع فريقه الإنجليزي مانشستر يونايتد، في مباراة ضد نظيره السويسري فريق يونغ بويز، في 14 من أيلول الحالي.

وعلى الرغم من تسجيل هدف أول لرونالدو، خسر الشياطين الحمر المباراة بهدفين مقابل هدف، مع وجود حالة طرد تعرض لها مدافع الفريق بيساكا قبل نهاية الشوط الأول.

ولعب البرتغالي 72 دقيقة في المباراة، وسط انتقادات للمدرب النرويجي أولي سولشاير بسبب التبديلات التي أجراها في المباراة، والتي مكّنت الفريق السويسري من تسلّم زمام المبادرة بعد حالة الطرد.

وسدّد الفريق تسديدتين على المرمى في المباراة فقط، وهو أقل رقم سجله فريق "Opta" للإحصائيات الرياضية للنادي منذ موسم 2003-2004، وكانت آخر تسديدة لرونالدو في الدقيقة الـ25 من عمر المباراة.

ورغم التعثّر مع الفريق، حقّق رونالدو تقدمًا على صعيد الأرقام الفردية، إذ لعب مباراته الـ177 في دوري أبطال أوروبا، وهو أكثر لاعب يشارك في البطولة، وبتسجيله في مرمى الفريق السويسري وصل إلى التسجيل بـ36 فريقًا مختلفًا، متساويًا مع الأرجنتيني ليونيل ميسي.

وكان رونالدو انتقل في العام الحالي إلى مانشستر يونايتد، وهو النادي الذي انطلق منه للعالمية، قادمًا من يوفنتوس الإيطالي، في صفقة صادمة في الأيام الأخيرة للانتقالات الصيفية.

ثلاثي النار الباريسي لم يفلح

يسود في الأوساط الرياضية تقديم باريس سان جيرمان كأحد أبرز المرشحين لنيل لقب دوري أبطال أوروبي، مع فريق متكامل في كل الخطوط، وبخط مقدمة ناري، يتكون من الأرجنتيني ليونيل ميسي، والبرازيلي نيمار دا سيلفا، والفرنسي كيليان مبابي.

ورغم خوض الأرجنتيني ليونيل ميسي مباراة فريقه باريس سان جيرمان كاملة، في 15 من أيلول الحالي، والذي حلّ ضيفًا على فرق كلوب بروج البلجيكي، إلى جانب نيمار ومبابي، اكتفى الفريق بالتعادل الإيجابي.

ولم يسجل ميسي أي هدف خلال اللقاء، وحرمته العارضة من هدف محقق.

ورغم الاستحواذ (64%) للنادي الباريسي، كانت الخطورة للفريق البلجيكي، الذي سدّد 16 تسديدة منها سبع على المرمى، بينما سدّد ميسي ورفاقه تسع تسديدات منها أربع فقط على المرمى.

ويعتبر هذا الظهور الـ150 في دوري أبطال أوروبا لميسي، خلف زميله السابق في برشلونة تشافي بـ151، ورونالدو بـ177 مباراة.

وكان ميسي انتقل إلى باريس سان جيرمان في انتقال مفاجئ، بعدما أعلن نادي برشلونة انتهاء العلاقة مع اللاعب، رغم رغبة الجانبين بتجديد العقد، وذلك بسبب العقبات المالية والهيكلية المتعلقة بلوائح الدوري الإسباني، بحسب بيان للنادي في 5 من آب الماضي.

التوقعات كانت مرجحة لفوز النجمين في أول مباراة لهما بدوري الأبطال للموسم الحالي، والأمور كانت سهلة على الورق، إلا أن مجريات المباراة على أرضية الملعب كانت مغايرة.

ولا تعني البداية المتعثرة في دوري الأبطال أن موسم النجمين، اللذين احتلا نجومية ملاعب كرة القدم خلال أكثر من عقد، سيكون سيئًا، إذ طالما تنبأ محللون رياضيون بتراجعهما، لكنهما عادا إلى قمة المنافسة مجددًا.

أماد ديالو..
فتى مانشستر يونايتد الذهبي

يُنتظر من اللاعب الشاب أماد ديالو أن يتألق مع نادي مانشستر يونايتد الإنجليزي، بعدما استطاع اقتحام البريميرليج، عندما ظهر في الموسم الحالي ثلاث مرات وصنع هدفًا واحدًا.

أماد ديالو تراوري (19 سنة) من ساحل العاج، يلعب بالقدم اليسرى في مركز الجناح الأيمن، ويمكنه اللعب في مركز الجناح الأيسر أو المهاجم الثاني، ويبلغ طوله 176 سنتيمترًا.

وكان نادي مانشستر يونايتد أعلن في الانتقالات الشتوية مطلع العام الحالي، عبر موقعه الرسمي، عن التعاقد مع أماد ديالو لاعب أتلانتا الإيطالي السابق لغاية عام 2025، مع خيار التمديد لعام إضافي.

وأشاد النادي عبر موقعه بأداء ومستوى ديالو مع فريقه الإيطالي السابق.

وقال مدرب الفريق النرويجي، أولي جونار سولشاير، إنه تابع هذا اللاعب منذ سنوات، وهو من الشباب الأكثر إثارة في الملعب، مضيفًا أن نادي مانشستر يونايتد فخور بتطوير اللاعبين الشباب، وسيمكّن ديالو من الوصول إلى إمكاناته في النادي.

وبدوره قال ديالو، "هذا فريق مثير حقًا يضم العديد من اللاعبين الرائعين، ويمكنني أن أعدكم بأنني سأعمل بجد كل يوم للتعلم منهم، وأبذل قصارى جهدي لتطوير لعبتي. لقد كان المدربون رائعين منذ التوقيع، تواصلنا بشكل منتظم، وقدموا لي الكثير من النصائح الرائعة".

وحسب موقع "ترانسفير ماركت" المتخصص بالإحصائيات الرياضية، تبلغ القيمة السوقية لأماد ديالو 18 مليون يورو.

وبدأ العاجي الشاب مشواره الكروي بنادي شباب أتلانتا منذ عام 2017، ثم ترفّع إلى الفريق الأول، قبل الانتقال إلى مانشستر يونايتد مع بداية العام الحالي.

وظهر ديالو في كل الأندية التي لعب فيها حتى الآن 109 مباريات، وسجل 43 هدفًا و28 تمريرة حاسمة، وهو رقم كبير جدًا على مستوى لاعب عمره الآن 19 سنة.

كما ظهر مع منتخب ساحل العاج الأول ثلاث مرات وسجل هدفًا، ومع المنتخب الأولمبي أربع مرات وصنع هدفًا.

عضو الشبكة السورية للإعلام المطبوع SNP

عنب بلدي
enab baladi
من كرْم الثورة

جريدة أسبوعية
تأسست في داريا

الأحـد 19 أيلـول /سبتمبر 2021
العـدد 500 - السنـة العاشرة
www.enabbaladi.net
20 صفحة

محمد قريطم 11-28 2012

محمد شحادة 01-16 2013

أحمد شحادة 03-12 2013

نبيل الشربجي 05-03 2015

ياسر شريط..
لم يستسلم رغم فقدان ولديه

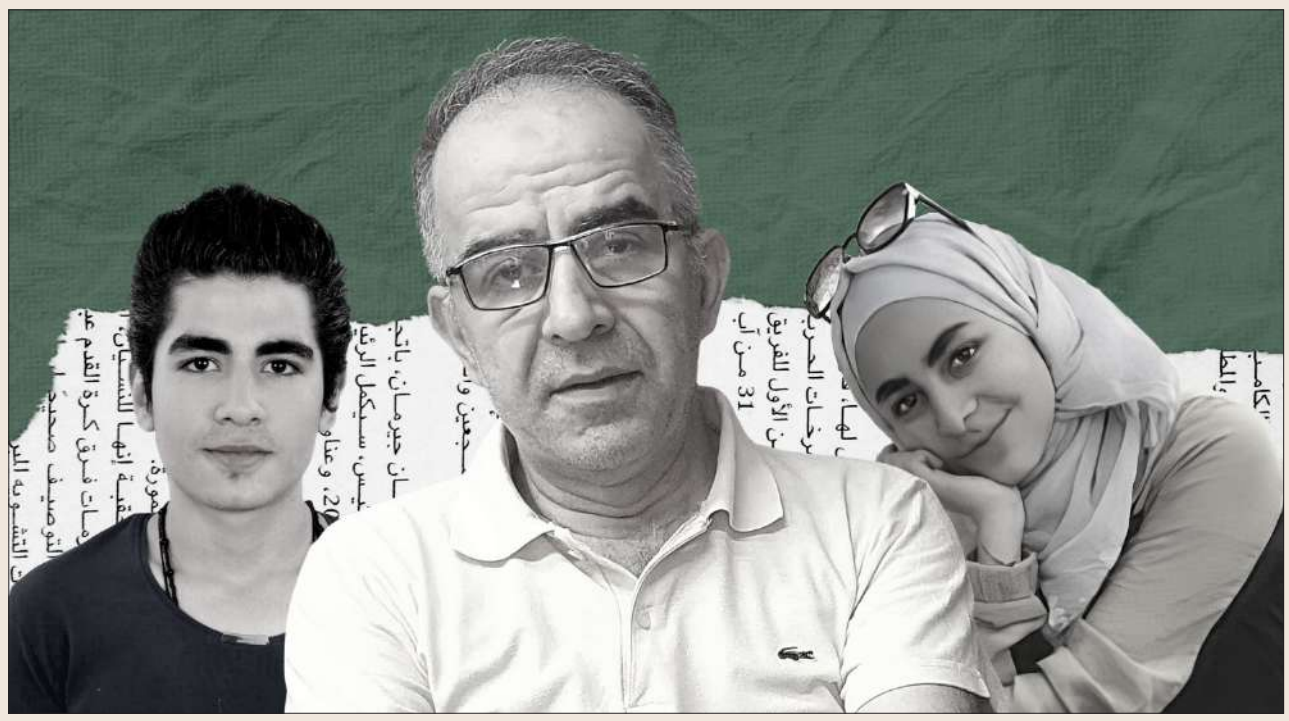

الاستمرار بالتوثيق هو عهد قطعته على نفسي مهما تغيرت الظروف"، قال ياسر شريط الذي نعى ولديه خلال سنوات عمله على توثيق وفيات إدلب.

أنشأ ياسر شريط، بالاشتراك مع أصدقائه، مجموعة مغلقة باسم "وفيات إدلب الخضراء"، عام 2014، بهدف نشر أسماء الوفيات في مدينة إدلب، لتصل أخبار الوفيات وخصوصًا "الشهداء" إلى أهالي مدينة إدلب خارج سوريا.

وبعدها بثلاث سنوات، أنشأ ياسر شريط صفحة على "فيس بوك" تحمل ذات الاسم، ليكون نطاق انتشار الأخبار أوسع، وتحتفظ الأخبار بترتيبها حسب التسلسل الزمني، ووصل عدد متابعي الصفحة إلى قرابة 70 ألف مستخدم، بحسب ما قاله ياسر لعنب بلدي.

ياسر شريط من مواليد 1964 في مدينة إدلب، يعمل في مجال تجارة الإلكترونيات إلى جانب عمله بتوثيق وفيات مدينته، متزوج من المهندسة أسماء غزال، ولهما خمسة أبناء ذكور، وفتاة.

تركز معظم الصفحات والمواقع الرسمية في مدينة إدلب على أسماء الوفيات من ضحايا النظام السوري، ولكن صفحة "وفيات إدلب الخضراء" تعمل على توثيق جميع الوفيات في إدلب، ولا تأخذ "النعوات" على الصفحة طابعًا واحدًا نتيجة تباين المعلومات التي يملكها ياسر.

يمضي ياسر أكثر من أربع ساعات يوميًا في ملاحقة أسماء الوفيات، وجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات دون أن يتلقى أيَّ دعم مادي، كما قال لعنب بلدي.

نعى ياسر ابنه أنس (19 عامًا) بعد اعتقاله على أيدي قوات النظام السوري عام 2012، وبقي أنس محتجزًا لأربع سنوات حتى وصل إلى عائلته نبأ مقتله تحت التعذيب، في 11 من تشرين الأول 2016.

وبقي العهد الذي قطعه ياسر على نفسه سببًا للاستمرار بالتوثيق، على الرغم من "قسوة" وقع الخبر عليه، وفقًا لقوله.

تكرر المشهد مع ياسر، في 7 من أيلول الحالي، حين فقد ابنته الوحيدة جود (21 عامًا)، إثر إصابتها بشظية بالقلب، في أثناء قصف قوات النظام على مدينة إدلب، واضطر ياسر لنعي ابنته بنفسه مجددًا.

افتتحت العائلة قبل أربع سنوات مدرسة "السراج المنير" في مبنى استأجرته، لتحقق حلم جود بأن يكون لأطفال إدلب فرصة التعلم، واللعب بعيدًا عن ظروف الحرب، والقصف المستمر على إدلب.

قال ياسر، "بعد الإقبال الشديد الذي شهدته المدرسة، وبناء على رغبة جود باستقبال عدد أكبر من الأطفال، نقلنا المدرسة هذا العام إلى مبنى تملكه العائلة، مجهز بأحدث الوسائل التعليمية ليُلبي حاجة الأطفال".

لم ترَ جود ثمرة تعبها، ولم تستطع أن تشهد نجاح المدرسة، لكن العائلة قررت أن تكمل مسيرة جود، وأطلقت حملة "حلم جود" بالتعاون مع فريق "ملهم التطوعي" لدعم المدرسة.

تسعة من بين كل عشرة سوريين يعيشون تحت خط الفقر

أصدر "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية" تقريرًا عن الوضع المعيشي في سوريا، يوضح أن تسعة من بين كل عشرة أشخاص يعيشون تحت خط الفقر.

واستند التقرير إلى استبيان أجراه "برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية" (HNAP)، بالاشتراك مع منظمة "الأمم المتحدة للتنمية"، و"مجموعة التعافي المبكر وسبل العيش" في شمال غربي سوريا، أظهر "الحرمان الاقتصادي" الذي يعيشه الناس في سوريا، بحسب التقرير الصادر في 14 من أيلول الحالي.

وذكرت نتائج الاستبيان أن 70% من الرجال، و61% من النساء، عاطلون عن العمل، و18% فقط من الرجال الذين عملوا في الأشهر الثلاثة الماضية يعملون بدخل منتظم.

وركَّز التقرير على أن المساعدات الإنسانية، والحوالات المالية من الخارج، تلعب دورًا أساسيًا في إحياء الاقتصاد السوري، مشيرًا إلى وصول أول دفعة مساعدات إنسانية من مناطق سيطرة النظام السوري إلى شمال غربي سوريا، في أول مهمة "عبر الخطوط" منذ عام 2017.

ويعني الوصول "عبر الخطوط" أن تدخل المساعدات من داخل سوريا (إلى جانب "باب الهوى" عبر الحدود)، وهو ما كانت تطالب به روسيا.

كما ذكر التقرير ازدياد حالات الإصابة بفيروس "كورونا المستجد" (كوفيد- 19) في شمال غربي سوريا منذ منتصف آب الماضي، مع تسجيل أكثر من ألف حالة يومية في الأسابيع القليلة الماضية.

وأضاف أن التصعيد العسكري و"الأعمال العدائية" أدت إلى مقتل 86 مدنيًا، وإصابة 205 مدنيين منذ حزيران الماضي.

ويعاني 12.4 مليون سوري من انعدام الأمن الغذائي، ويواجهون صعوبة في الحصول على وجبتهم الأساسية، بحسب بيانات برنامج الغذاء العالمي، ويشكّل هذا العدد ما يقارب 60% من السكان.

وفي 11 من تموز الماضي، أقر رئيس النظام، بشار الأسد، زيادة على الرواتب والأجور، بنسبة 50% على رواتب العاملين في الدولة، ونسبة 40% على رواتب المتقاعدين، تزامنًا مع رفع أسعار العديد من المواد الغذائية الأساسية والسلع اليومية.

ويلجأ معظم السوريين إلى الاعتماد على أكثر من مصدر لمحاولة الموازنة بين الدخل والمصاريف، وأبرز تلك المصادر الحوالات المالية من مغتربين خارج سوريا، والاعتماد على أعمال ثانية، كما تستغني عائلات عن أساسيات في حياتها لتخفض من معدل إنفاقها.

تعا تفرج
خطيب بدلة

11 أيلول والحرب على الإسلام

ما لكم علينا يمين حتى نحلف لكم أن الأمريكيين الحقيرين صرعوا رأسنا بالحادي عشر من أيلول. كلما دق الكوز بالجرة يقولون، وهم كاذبون طبعًا، إننا، نحن المسلمين، هجمنا على أبراج التجارة العالمية يوم 11 من أيلول 2001، بطائرات الركاب، وقتلنا ثلاثة آلاف إنسان مدني، دفعة واحدة، مع أنه لا يوجد دليل على ذلك سوى تصريح "الشيخ أسامة بن لادن"، رحمه الله، المتضمن تبني تنظيم "قاعدة الجهاد" للعملية. بربكم قولوا لي: هل اعتراف رجل واحد، كائنًا مَن كان، يكفي لإثبات وقوع عملية بهذا الحجم؟

قالوا لنا: إذا كنتم واثقين من أن تنظيم "القاعدة" الذي يرأسه ابن لادن لم ينفذ العملية، على الرغم من اعتراف الشيخ أسامة بعظمة لسانه، فمَن الذي نفذها إذن؟ قلنا لهم: يا عمي الشغلة، كما يقولون، تؤخذ بالعقل، والعقل يقول إنكم أنتم الذين درستموها، وخططتم لها قبل وقوعها بأسابيع، ثم نفذتموها بدم بارد، وإلا بماذا نفسر غياب الموظفين اليهود عن دوامهم يوم الحادثة، كلهم، دفعة واحدة، ودون أن يحصلوا على إجازات إدارية، أو مرضية؟ ولنزيدكم من القصيد بيتًا سنسألكم: الطائرات التي استُخدمت أداة للعملية، هل كان فيها يهودي واحد؟ الجواب: لا طبعًا. قالوا لنا: يعني نحن نقتل أنفسنا؟ ما هذا الهبل؟ قلنا لهم: المهابيل نوعان، نوع أهبل حقيقي، ونوع آخر يتظاهر بالهبل. أنتم من النوع الثاني. نعم، لقد ضحيتم ببضع مئات من مواطنيكم في سبيل قتل مئات الألوف منا نحن المسلمين. والله إنكم، أيها الأمريكيون المسيحيون، ومن خلفكم الصهاينة الأشرار، ما كنتم تمتلكون، قبل تلك العملية، سببًا واحدًا لغزو بلاد المسلمين، ولكن، ما إن أصبح هذا المبرر في يد رئيسكم الخاسر جورج دبليو بوش حتى أعلن الحرب على المسلمين، ولأجل التمويه أسماها "الحرب على الإرهاب"، وحرّك جيوشه وأساطيله، واحتل أفغانستان، وقضى على إخوتنا المسلمين من "طالبان" وتنظيم "القاعدة"، ونصَّب على أفغانستان حكومة عميلة لأمريكا والغرب، وتابع طريقه إلى العراق، وأعدم الرئيس القائد صدام حسين... الآن نحن سنبادركم بسؤال: إذا كنتم بريئين من التهمة الأساسية، وهي العداء للإسلام، لماذا أعدمتم أسد السنة أبا عدي صدام حسين؟

قالوا لنا: لأنه ارتكب جرائم ومجازر بحق العراقيين، ملأ السجون بالأحرار، وضرب الناس بالكيماوي. قلنا لهم: الآن ظهر كذبكم، فالناس الذين عارضوا الرئيس صدام لم يكونوا أحرارًا، بل عملاء، وهو لم يضرب الناس بالكيماوي، بل ضرب الأكراد فقط، ولعلمكم أن من قام بالضربة لم يكن السيد الرئيس صدام، بل علي حسين المجيد (علي الكيماوي)، وأما السبب الرئيس لفعلتكم الإجرامية فهو أن رئيسنا، أسد السنة، أقام سدًا منيعًا في وجه التمدد الفارسي الشيعي الرافضي المجوسي. قالوا: لا شكّل سدًا منيعًا ولا بطيخ مبسمر، فإيران اليوم تبسط سيطرتها على أربع عواصم عربية. قلنا لهم: من فمكم ندينكم. فيا ترى لو لم تعدموا ذلك البطل هل كانت إيران تجرؤ على الدخول إلى أي مدينة عربية أو إسلامية؟

هنا حصحص الحق. وبهت الذين كفروا.